بعدما واجه الانفصال

اليمن في مواجهة الفتنة المذهبية

■ ،، في أقل من سنة، اضطرت قوات الامن اليمنية إلى التحرك ثانية للقضاء على حركة تمرد في محافظة صعدة. وقدم الجيش في المرتين تضحيات كبيرة بغية الانتهاء من المتمردين ومن الامراض التي حاولوا بثها في المجتمع اليمني. انه مجتمع يدرك معني الاضطرار للجوء إلى الكي في احيان كثيرة خصوصا عندما تفشل العلاجات الاخرى وذلك من اجل المحافظة على وحدته وتماسكه وقيمه.

في منتصف العام ٢٠٠٤م تحرك حسين بدر الدين الحوثي في محافظة صعدة، وكان بين الحين والآخر يرسل بعض رجاله إلى صنعاء ومدن يمنية اخري من اجل اطلاق شعارات اقل ما يمكن ان توصف به انها مزايدات وذلك بهدف التحريض على السلطة وزرع الشقاق بين اليمنيين. كان واضحا وقتذاك ان هناك من يحرك الحوثي من الخارج. وصبرت السلطات اليمنية طويلا لانها لا تريد الدخول في لعبته الهادفة إلى زرع الفتن. ولكن في النهاية كان لابد من تحرك حازم وحاسم في آن. وكان ان قتل حسين بدر الدين الحوثي في سبتمبر من العام الماضي بعد اخذ ورد استمر طوال اربعة أشهر حاولت خلالها القيادة اليمنية تفادي الحسم العسكري حرصا منها على حياة كل يمني بغض النظر عن مذهبه او قبيلته او المنطقة التي ينتمي اليها.

قبل اسابيع قليلة، تحرك الحوثي الأب ويدعي بدر الدين. وكما مع الأبن، صبرت القيادة اليمنية طويلا وتحمل الجيش وقوات الامن خسائر كبيرة من اجل حماية الوطن والمواطن والعمل على تجنيب البلد مزيداً من الفتن. وللأسف الشديد بل ربما لحسن حظ البلد، اضطرت القيادة اليمنية إلى اتخاذ قرار بالحسم. حصل ذلك قبل ايام وفر المتمردون إلى الجبال البعيدة بعدما سعوا إلى الاستفادة من الاجواء المريحة السائدة في البلد بغية التسلل إلى المدن بما في ذلك صنعاء من اجل الظهور في مظهر انهم يمثلون قوة شعبية.

في الواقع، لم يكن امام القيادة اليمنية خيار آخر سوي الحسم مرة اخري، فالذين يعرفون في الشأن اليمني يدركون ان ظاهرة الاب والابن كانت في مستوي ظاهرة الانفعال بل اخطر منها. قبل كل شيء حاول الحوثي الابن ثم حاول والده زرع فتنة مذهبية في بلد عاش قرونا من دون اي تفريق او تمييز بين زيدي وشافعي. على العكس من ذلك، كان هناك دائما وئام بين المذهبين ولم يطرح أحدهم يوما سؤالا عن مذهب هذا او ذاك من اليمنيين.

تكمن خطورة ظاهرتي الحوثي الابن ثم الاب في ان تحركهما ليس بريئا نظرا إلى انهما عملا على نشر المذهب الاثني عشري المختلف عن المذهب الزيدي اضافة إلى سعيهما إلى تحريك مشاعر من النوع الذي عفا عنه الزمن مثل اعادة احياء الامامة في اليمن. وقد استطاعا اقامة مدارس دينية في مناطق عدة.

وما كان ممكنا ان يفعلا ذلك من دون امكانات ضخمة. وفي كل مجالس صنعاء كان المسؤولون والمواطنون اليمنيون العاديون يطرحون السؤال نفسه: من اين جاءا بهذه الامكانات إلى بلد معروف لدي القاصي والداني فيه ان القبائل لا يمكن ان تساير أحدا من دون مقابل، فكيف اذا كان الأمر متعلقا باعتناق مذهب جديد والقتال من اجله؟

امتنع المسؤولون اليمنيون باستمرار عن توجيه اي اتهام مباشر لأي طرف من الاطراف الاقليمية لكنهم كانوا يشيرون إلى علاقة تربط حسين الحوثي ووالده بمراجع في ايران، كذلك كانوا يشيرون إلى مطبوعات فاخرة يتولون توزيعها، وقد طبعت في بيروت. ولم يخف احد المسؤولين اعتقاده ان جهات خارجية تريد ان تظهر للولايات المتحدة انها قادرة على التخريب وممارسة نفوذ في اماكن بعيدة عن حدودها، شجعت الحوثي الابن والحوثي الاب ووفرت لهما الامكانات التي هما في حاجة اليها. وبفعل هذه الامكانات سعي الاب إلى متابعة ما كان يقوم به الابن وحاول مجددا استمالة الزيود في حجة وذمار اضافة إلى صعدة. وترافق التحرك الاخير للاب مع محاولات لارسال مسلحين إلى صنعاء وتوجيه تهديدات إلى سفارات معينة، وهذا ما يفسر اقدام الادارة الامريكية والحكومة البريطانية على اتخاذ خطوتين متسرعتين تقضيان باغلاق سفارتيهما في العاصمة اليمنية. وهذا الاغلاق قد لا يستمر طويلا بعدما حسمت القوات المسلحة اليمنية المعركة واخرجت الحوثي الاب وانصاره من صعدة مما ادي إلى فرارهم إلى قرية جبلية قريبة من الحدود مع المملكة العربية السعودية. كان يفترض في السلطات اليمنية الا تترك للحوثي الاب المجال كي يعيد تنظيم صفوف الميليشيا التي في امرته. ولكن ما العمل في بلد تفضل القيادة السياسية فيه تفادي اللجوء إلى القمع والقوة من منطلق ان القانون لا يسمح لها بذلك. وفي النهاية، مهما قيل وتردد من كلام يصدر عن جهلاء لا يعرفون البلد، هناك تجربة ديمقراطية في اليمن، بل هناك برلمان يحاسب الحكومة ويتدخل في كل شاردة وواردة وهو يذهب في المساءلة إلى حد المبالغة احيانا، ولذلك فان كل عمل تقدم عليه الحكومة ايا يكن طابعه يقع تحت مراقبة شديدة من النواب الذين تتسم تصرفاتهم احيانا بحيوية زائدة.

في كل الاحوال حصل ما حصل وامكن تجاوز محنة جديدة بعدما تبين ان الحوثي الاب على غرار الحوثي الابن، كان يخطط لفتنة مذهبية تتجاوز حدود اليمن، فتنة معروف كيف تبدأ وليس معروفا كيف تنتهي باستثناء انها كفيلة بفتح الابواب امام تدخلات اجنبية يدعي الذين يدعمون جماعة الحوثي انهم يحاربونها في حين انهم ادوات حقيقية في خدمتها..

> **اضطرت القيادة اليمنية إلى اتخاذ قرار بالحسم. حصل ذلك قبل ايام وفر المتمردون إلى الجبال البعيدة بعدما سعوا إلى الاستفادة من الاجواء المريحة السائدة في البلد بغية التسلل إلى المدن بما في ذلك صنعاء من اجل الظهور في مظهر انهم يمثلون قوة شعبية.**

ان الامل كبير الآن في ان تكون التجربة الثانية مع جماعة الحوثي التجربة الاخيرة. ويفترض في القيادة اليمنية ان تنتبه إلى ان ثمة حدودا ليس مسموحا لأحد بتجاوزها، فكيف لجماعة تبين ان لديها امكانات كبيرة وان افرادها يقاتلون بشراسة ويسعون إلى التوسع إلى مناطق اخري وطرح موضوع اعادة الامامة كما لو ان في الامكان اعادة عقارب الساعة ثلاثة واربعين عاما إلى خلف اي إلى ما قبل الثورة اليمنية بمجرد استحضار امكانات إلى بلد فقير وتجنيد مئات الافراد وتعبئتهم مذهبيا وعقائديا.

بعد نحو شهر، ستحتفل اليمن بالذكري الخامسة عشرة للوحدة. انها مناسبة لتأكيد ان البلد قادر على مواجهة كل انواع الهزات.

انها ايضا مناسبة كي يتذكر كل الذين يتحرشون باليمن ان البلد قادر على ان يستهلك العشرات من امثال الحوثي الاب والابن وسبق له ان صمد في وجه مؤامرة لا تقل خطورة عن تلك التي يقف وراءها الذين وفروا للحوثي امكانات كبيرة. لقد صمد اليمن امام مؤامرة الانفصال والانفصاليين صيف العام ١٩٩٤ على الرغم من ان مئات ملايين الدولارات وظفت وقتذاك لانجاحها. وكان الدرس الاول الذي تعلمه من هذه المؤامرة ان لا بد في النهاية من التمسك بالديمقراطية والاصلاحات بغض النظر عن المؤامرات والمتآمرين اكانوا قدامي او جددا لا فارق، اكان الهدف تحقيق انفصال او خلق فتنة مذهبية، لا فارق ايضا.

● صحيفة الراية القطرية

افـــاق

رصاصة وانطلقت..!!

■ ،، قال أحد الوزراء الكويتيين تعليقا على موافقة مجلس الأمة الكويتي على حق المرأة بالمشاركة في الانتخابات البلدية تصويتا وترشيحا «أنها رصاصة وانطلقت لتحرير المرأة».

ومعروف أن الرصاصة إذا انطلقت لا يمكن إيقافها أو استعادتها إلى مخزنها وإنما تمضي إلى هدفها بلا إبطاء، وإذا كانت الحكومة الكويتية هي التي أطلقت تلك الرصاصة ووفقت في تسديدها هذه المرة بعد أن خابت مساعيها مراراً في السابق فإن عليها أن تواصل الإطلاق صعداً وصولاً إلى إقرار الحقوق السياسية للمرأة كاملة للترشح والتصويت في مجلس الأمة الذي يتكتل فيه اسلاميون معارضون لا يرون في المرأة إلا أنها «ناقصة عقل ودين».

ونسمع من هؤلاء المدائح الغراء في فضائل المرأة ودورها في الحياة أما رحيمة وزوجة مخلصة وابنة مطيعة ومواطنة صالحة ولكنهم حين يصلون إلى أهليتها للمشاركة السياسية فإنهم ينكصون على أعقابهم ويتصارخون كأنما لدغتهم الحيّات فتراهم يقرأون التمائم والمعوذات ويستجيرون بالله من هذا الزمن الذي تطالب فيه المرأة بحقوق بعد أن تناست أن مكانها البيت والمطبخ لا تخرج منه إلا إلى قبرها، وهذه قصة الفكر الظلامي حيثما يولي

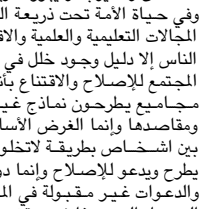

فضل النقيب

المرء وجهه، فالكليات الإسلامية الضابطة لكل تصور فرعي تؤكد على خلق الرجل والمرأة من نفس واحدة، كما أن المرأة ليست منقوصة أمام الرب حتى تنتقص أمام العبد، وهي لا تقف أمام خالقها معلقة برقبة الرجل ، فهي تثاب وتعاب وتحاسب مثله سواء بسواء، لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت، ولا يظلم ربك أحدا.

ثم.. أيها السادة الكرام ألا تنظرون إلى مخرجات التعليم العالي في منطقة الخليج بأسرها حيث تصل أعداد الخريجات إلى متوسط ٧٠٪ ، أما تفوقهن على جنس الذكور فابدأ البحث من الثانوية العامة وقس على ذلك، وها هو عصر المعلوماتية قد أشرق وهن أشطر خلق الله أمام شاشات الكمبيوتر التي يراها غلاة التفكير رجساً من عمل الشيطان.. أيريدون لكل هذا الاستثمار الاجتماعي والانساني أن يرمى إلى المطبخ ولاشيء غير المطبخ إلا المفتاح والضبة تغلق بها الأبواب، فيما المجتمع معلول بتركيبته السكانية المصابة بالشلل ولن يحسن الوضع ولو نسبيا سوى المشاركة الكاملة للمرأة في شؤون الحياة وشجونها.

(ومع ذلك فهم يطوفون العالم ويرون الأدورا الهائلة للنساء في كل مجال ويقفون أمامهن في المطارات والدوائر باحترام شديد وانبهار وابتسامات رضية، ويستقبلونهن كزائرات رسميات وغير رسميات ويسمعون عن تاتشر وكوندوليزا رايس واولبرايت وبندرانيكا وميجاتا سوكارنو وانديرا غاندي ..الخ القائمة التي لها أول وليس لها آخر ولكنهم حين يعودون يرون التطرق إلى مثل هذه المواضيع أدخل في باب الحرام منه في باب الحلال ، فهل هناك ابتعاد عن الحق والحقيقة أكثر من هذا بغض النظر عن وضع المرأة العالمي والتداخلات والتدخلات الدولية في هذا الشأن، اضافة إلى تجاهل فتاوى لمرجعيات دينية مختصة من مذاهب مختلفة إرضاء للتمذهب السياسي الباحث عن حصة ذكورية من كعكة السلطة ولو كان مجرد فتات لا يغني ولا يسمن من جوع ، أجاركم الله وأجارنا..

التعليم أولاً

محمد احمد سنان

● يردد الكثير من الناس كلمة (الاصلاح) حتى أصبحت من أكثر الكلمات شيوعا وتداولا بينهم ولم تعد كلمة عادية حتى في معاجم اللغة وتكتسب أهميتها كونها برزت كمصطلح يستخدم لتغطية بعض النقائص والعيوب أو يبررها ويجيز تمريرها والموجودة في المجتمع وفي حياة الأمة تحت ذريعة البحث والوصول للأفضل في جميع المجالات التعليمية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية وما تداولها بين الناس إلا دليل وجود خلل في مجالات حياتنا وبالرغم من حاجة المجتمع للإصلاح والاقتناع بأنه أصبح ضرورة حتمية إلا ان هناك مجاميع يطرحون نماذج غير واضحة في معالمها وأهدافها ومقاصدها وإنما الغرض الأساسي منها هو عملية تصفية حسابات بين اشخاص بطريقة لاتخلو من الجهل المركب لديهم وهناك من يطرح ويدعو للإصلاح وإنما دون امتلاك ما يجعل هذه الطروحات والدعوات غير مقبولة في المجتمع كأن يكون غير ملم بما يريد الوصول إليه وبهذا فهو يقضي على ما يريد بسبب جهله وتعصبه والوهم الذي يعشعش في عقله بأن ما يفعله هو الصواب بعينه وما يفعله الآخرون هو الخطأ وللعلم بأن الإصلاح يعتبر نتاجاً طبيعياً لرقي الإنسان وتطوره وليواكب المستجدات والمتغيرات التي تفرضها الاحداث التاريخية وتخرجها إلى الواقع لتتناغم مع الممارسات الحياتية للإنسان وتصبح جزءاً منها، ووعي الإنسان وتطوره يدفعه للمطالبة بتبني الحركة الإصلاحية وتهيئة الظروف والأدوات المناسبة لنجاح العملية والتقدم للأمام دون تعثر وفي هذه الحالة يلزم بذل الكثير من الجهد والاجتهاد والاستيعاب للوسيلة والهدف لكي لاتكون النتائج مشوهة ومناقضة لما هو مطلوب والذي نهدف من ورائه إصلاح مسار العملية الذي قد يواجه برفض شديد من قبل البعض نظرا لتعارض الإصلاح مع مصالحهم الشخصية او امتيازاتهم الخاصة ولا يهمهم مصالح الأمة بقدر حرصهم على مصالحهم فقط أو ان الإصلاح قد يمس مناطق نفوذهم عندما يشعرون بالخطر مبدين الرفض لعملية الإصلاح ومن الطبيعي حدوث مثل هذا إلا أن ذلك يظل في حدود المعقول إذا ما طبقنا عليه مقياس الذات وتظل المصلحة العامة هي المحدد الأساسي للجهد المبذول للإصلاح أما إذا لم تراع المصلحة العامة فسيحكم الجميع على العملية بكاملها بالفشل الذريع لأن الغرض من الإصلاح أن يشمل الجميع ولا يمكن اعتباره علاجاً مؤقتا لمرض مزمن ولا مسكنا لمرض يظهر فجأة وإنما يفترض ان يكون علاجاً دائماً الغرض منه القضاء على الداء المستعصي واجتثاثه من الجذور وضمان عدم عودته مرة أخرى وهذه المهمة الصعبة لايمكن تنفيذها إلا بواسطة من يمتلكون نظرة علمية دقيقة وقادرين على تشخيص الداء بالحكمة والوعي المستنير أما النظرة الأحادية فهي من الخطورة بمكان على عملية الإصلاح المرجوة برمتها وقد تحرفها عن مسارها الصحيح والإصلاح الحقيقي لايتحقق بالوعود والآمال وإنما بتنظيم محكم للإدارة العليا يتحول بعدها إلى تطبيق يستفيد منه ويجني ثماره كل المجتمع والاهم هو الابتعاد والتقليل من الكلام والتركيز على العمل الجاد والفعال لنصل إلى بناء الثقة التي لم تعد موجودة أصلا والقضاء على التشكيك لدى البعض لأن المشككين يبحثون عن الثغرات التي ينفذون منها لنشر سمومهم في المجتمع ولكن الإصلاح يبقى ضرورة تاريخية وملحة بغرض تحقيق المزيد من المكاسب للوطن والمواطن على السواء ولهذا فنحن بحاجة إلى الإصلاح في كل المجالات واهم مجال يمكن ان نبدأ منه عملية الإصلاح هو مجال التربية والتعليم العالي وإذا لم نبدأ الإصلاح منهما فإن الأمور ستزداد سوءاً ولايوجد مدخل مهم ومؤثر للإصلاح إلا عن طريق التعليم لأن من يتخرج من هذه المؤسسات هم أهم شريحة تؤثر في الأمة وبالذات اذا كانوا معدين إعداداً مهنيا.

وأخيراً أقول إن الإصلاح والتغيير يثير الكثير من المخاوف لدى البعض ويخلق هموما وتحديات يصعب تجاوزها من قبل أصحاب المصالح نتيجة الموروث القديم الذي يسكن عقولهم والأساليب التي اعتادوا على ممارستها وهذه حالة خاصة بالمجتمعات المتخلفة ينبغي علينا تجاوزها بإصرار نحو إصلاح الوضع التعليمي بأكمله والانطلاق إلى وضعية أفضل بإذن الله سائلين الله تعالى العون والمدد انه أكرم مسؤول.

مايجب أن يصاحب التوسع في السدود!!

عبدالله البحري

■ يكبر الوطن وتكبر معه المنجزات العملاقة والتي نراها جميعاً عند المستوى المطلوب من البناء والتنمية والتي يرعى ويدعم مسيرتها المباركة فخامة الأخ الرئيس المناضل/علي عبدالله صالح..

إن حصر تلك المنجزات والمشاريع العظيمة والتي غطت معظم ربوع الوطن لا يمكن سردها في هذه العجالة أو الأسطر وربما لا تتسع المجلدات لذكرها..! بيد أنني سأتطرق إلى إحدى هذه المنجزات أو المشاريع والتي لا ريب أن لها إيجابيات ومنافع كبيرة استفاد منها السواد الأعظم من المواطنين و سكان المناطق والأرياف اليمنية وهي السدود والحواجز والكرفانات المائية باعتبارها مشاريع أقيمت وأنشئت أساساً لصالح الزراعة والري ولرفد المياه الجوفية وباتت منافعها محسوسة وملموسة سيما وأنها مشاريع مرتبطة شكلاً و مضموناً بمشاريع البنية التحتية وتستحق الجهات الممولة لمثل هذه المشاريع الحيوية كل الإشادة سواءً كانت جهات حكومية ورسمية أو شعبية ومحلية أو عبر منظمات وهيئات دولية... ولأن معظم هذه المشاريع وكما قلنا لها مردود إيجابي فإنها قد أثرت وبقليل من السلبية على بعض الجوانب ومن أبرزها الجانب الصحي لدرجة أن من بين السدود والحواجز التي أصبحت أشبه ببحيرات راكدة ومأوى لغير حشرة ضارة ومؤذية كالبعوض الناقل للعديد من الحميات والأمراض التقليدية كالملاريا والظنك وأمراض الاسهال وخاصة أن بعض تلك الحواجز والسدود باتت تشكل بيئة ومرتعاً خصباً لتكاثر اليرقات التي ما تلبث هذه الأخيرة بالتكاثر والانتشار ومن ثم نقل تلك الأمراض الخطيرة..!!

إن الطرق والوسائل التي تتبعها في الوقت الحاضر كافة الأجهزة التابعة لوزارة الصحة والسكان ومكاتبها التابعة لها ومن خلال غرف العمليات التي دوماً ما تتشكل عناصرها البشرية والتي نراها مصحوبة بالمعدات اللازمة قد تكلف الجهد والوقت على هذه الجهات وتحديداً عندما تأتي متزامنة مع تفاقم المشكلة التي قد تظهر هنا أو هناك وبعد الابلاغ عن حالات مرضية بين سكان تلك المناطق المجاورة لهذه البحيرات والسدود، الأمر الذي نتمنى على هذه الوزارة- الصحة والسكان- وعلى المجالس المحلية وكذا القائمين على الزراعة والري أو المياه والبيئة رص الجهود والمهام ومن خلال توحيد الخطط وتنسيقها مسبقاً لصالح معالجة العيوب والسلبيات التي تنجم عنها الأسباب المؤدية إلى تحول هذه المياه الراكدة والمحجوزة لأشهر وسنوات، وعبر آليات أفضل وأمثل من الآليات التقليدية كتوزيع أنواع من الأسماك الصغيرة فيها والتي أثبتت تجارب بأنها تقضي على اليرقات والبعوض الناقل للأمراض والتي أوصى خبراء غير مرة بأن يتم تعميمها في البلدان المليئة بالسدود كبلادنا.. والله المعين..

ادارة الناس

عصام حسين المطري

● استعصى على ثلة من جهابذة الفكر الاجتماعي فهم طبيعة التأثير المتبادل بين التكوينات والأمشاج والأجزاء الاجتماعية في النسيج الاجتماعي الواحد لقاء تعثر النظرية الاجتماعية الحديثة في سبر أغوار الممكن والمستحيل في جدار البناء الاجتماعي الواحد.

– فعمد اولئك النفر إلى تضمين النظرية الاجتماعية الحديثة بنودا ومفردات جديدة استهدفت الارتقاء بالنوع البشري في اتجاه انضاج وانتاج نوع فريد من العلاقات الاجتماعية الحديثة المتبادلة التي تمكن المجموع الانساني من انسنة الترابط والاندماج الاجتماعي والتقعيد له بغية استخلاص رؤية عصرية حديثة تكون حديث الساعة لإحداث تنمية اجتماعية شاملة يكون اساسها حسن (يضم الحرف الاول) قيادة وادارة الناس في الأوساط الاجتماعية المختلفة.

– ولن نخالف عين الصواب إن قلنا بأن المكون الاجتماعي البسيط في العديد من الأوساط الاجتماعية أضحى المستخلص الاساسي للرسالة الاجتماعية الواحدة، فدراسة مكونات واجزاء الأوساط الاجتماعية المختلفة تساعد إلى حد كبير في بلورة وقولبة رؤية التعصرن ولغة ومفردات الحداثة المتوهجة التي تدفع باتجاه سرعة اعادة الصياغة والتشكيل للبنى التحتية الاجتماعية بما يؤهل القطاع الاجتماعي الواحد إلى حلحلة الازمة القائمة.

– ومهما يكن من حال الأمة الاسلامية والعربية اليوم التي تنادي للازدهار وتدعو إلى النهوض الحقيقي الشامل (في العديد من الاقطار والامصار العربية والاسلامية) فإننا اللحظة نعزم على وضع النقاط على الحروف فيما يتعلق بحقيقة النهوض الاجتماعي الشامل وبما يرتبط بوجود الادارة الذاتية للناس وتبرمج للتطور والتقدم والتغير الشامل متعدد المجالات والمضامير.

– لهذا ارتأينا ان ندلف من باب الادارة الذاتية للناس باعتبارها الملمح الرئيسي للعنوان الراقي النهضوي والتقدمي والحداثي في عصر الوهن والاستلاب ومصادرة الحقوق ومحورة التأمر على النسيج الاجتماعي الاسلامي والعربي الفعال الذي بات يئن تحت وطأة التعسف والحيف والجور والحرمان والتفوق والتشرذم والانكسار والانحطاط والتقوقع على الذات واستجداء الآخرين.

– وإدارة الناس تعني فيما تعني أهمية تأكيد الصلات الاجتماعية المتبادلة المتنوعة وتقويم اعوجاج الفعل اللاإرادي للكائنات والموجودات البشرية المختلفة والاسراع في تحقيق اعلى معدلات النمو والنماء والبناء والاعمار الشامل عبر انتهاج سياسة التقريب الآكد بين وجهات النظر المتباينة والدفع بها إلى مستوى التطابق المفعل الذي يوفر اشتراطات الحياة الحرة الكريمة المزدهرة في سماء الفعل الاجتماعي.

– فمع تقادم الأيام والسنين والشهور مال المجتمع العربي والاسلامي كل الميل إلى تمثل حياة الدعة والتراخي والفتور في استنهاض الهمم وشحذ الطاقات وتوجيه الامكانات البشرية صوب المساهمة والمشاركة الفعالة في تنفيذ المشروع النهضوي التقدمي الحداثي الاجتماعي للامة الاسلامية والعربية على نحو افضى بالمجاميع البشرية والقوى الاجتماعية والسياسية إلى تعكير الصفو والتطفل على أماني وتطلعات الامة.

– وحتى يكتب للوجود الاسلامي والعربي مزيد من الفاعلية فإنه حري بنا ان نساهم اسهاماً فعالا في إتمام وضع اللبنات الاساسية للمشروع الاجتماعي التقدمي الذي يمتلك عافية الوجود ويضمن بكامل البقاء للأمة الاسلامية والعربية على القاعدة الفريدة والسامقة (إدارة الناس) كيما يتنامى عطاء المجموع الانساني ويحلق عاليا في فضاءات التطور والتقدم والازدهار والرفاه الاجتماعي.

– ان الملاحظ البسيط العادي يدرك وبما لايدع مجالا للشك والريبة ان إسعاف حظ الامة الاسلامية والعربية لن يتأتى بمجرد الوقوف على الاطلال وانما من خلال إحداث قدر كاف من التوعية والتثقيف الذاتي في صفحات علم النفس الحديث وقراءات متعددة في مجلدات علم الاجتماع وفنون التعاطي الراقي مع الموجودات الانسانية والبشرية حتى يتم استكمال عافية لامة واتمام نهوضها وتقدمها.

– ولنا العودة إلى موضوعنا الشيق (إدارة الناس) لنؤكد ابتداء ان النخبة الادارية المنوط بها قيادة وتوجيه الناس في المجتمع يجب عليها ان تتسامى في تأكيد الحضور الفعال بحسن قيادة وتوجيه ورعاية الامشاج في النسيج الاجتماعي الواحد.. قيادة وتوجيها ورعاية يضع الجميع أمام مسلمات لاينبغي تجاوزها او القفز عليها.

– وفي هذا المضمار .. مضمار الادارة الذاتية للناس ننصح قطاعات ومؤسسات وأجهزة الدولة الحديثة في كافة التكوينات الادارية بعقد الدورات التأهيلية المكثفة في هذا الجانب واعداد برامج التأهيل الاسبوعي والشهري والفصلي لرفع جاهزية الاداء الإداري في قيادة وتوجيه الناس والعمل على تحقيق أعلى معدلات البناء والنمو والتطور والتنمية الشاملة الحديثة في العديد من مجالات الحياة المتعددة والمتنوعة في اتجاه خلق مجتمع محصن ومعقم ضد كافة الادران والاسقام والأمراض الاجتماعية والادارية المختلفة.

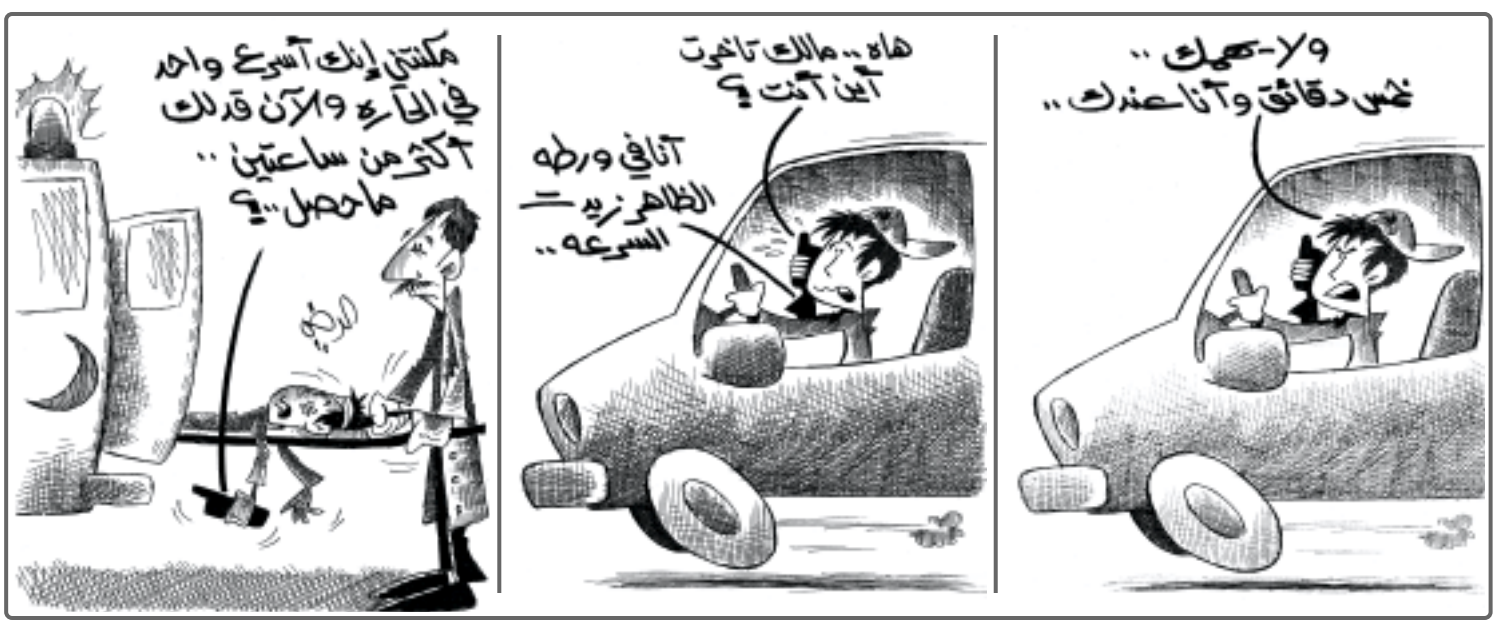

نحو كوريا واحدة..

■.. في كل الأحوال بضعة حواجز.. اسمنت، براميل، أسلاك شائكة، هي التي كانت تفصل بين الجسد الواحد.. والوطن الواحد.. أياً كان هذا الجسد والوطن، يمانياً، أو ألمانياً، أو كورياً..!!

وفي مطلع التسعينيات من القرن الميلادي الماضي.. وعندما شاءت الارادة السياسية، اكتشف العالم كله قبل اليمنيين والألمان أن براميل «الشريجة» وسور «برلين» كانت أوهى من خيوط العنكبوت.. وأن إرادة الشعوب في الجغرافيا.. والعقيدة.. والتاريخ.. والمبادئ.. لا تُقهر أبداً..

ولذلك كانت الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠م.. ثم في أكتوبر من نفس العام فعلها الأصدقاء الألمان فكانت الوحدة الألمانية، وغدت وحدة هذه الشعوب عامل أمن واستقرار وقوة وتعايش في العالم، وحظيت بتقديره واحترامه.

لكن ما يعانيه شطرا كوريا من حالة انقسام منذ ستين عاماً مضت.. ولايزال، لم ينتج عنه سوى المزيد من صور الأسى والحزن للشعب الكوري في الشطرين، ومن منطلق الحرص والصداقة، وما شكلته تجربة إعادة تحقيق الوحدة اليمنية من خبرات متراكمة، كان هاجس الوحدة الكورية من أبرز عناوين ونتائج زيارة فخامة الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية الى كوريا الجنوبية، حيث قال للأصدقاء الكوريين وبصراحته المعهودة: «إن الوحدة هي الأصل، والتشطير هو الاستثناء، وارادة الشعوب تصنعها وتحميها».

وكان الرئيس الكوري قد قال: «إننا الدولة الوحيدة التي مازالت مشطّرة في العالم، ولكننا نرغب في الاستفادة من خبرتكم في إعادة تحقيق وحدة وطنكم».

وفي حقيقة الأمر إن إعادة الوحدة بين الشعوب الواحدة المشطورة قسراً، لا يجب أن يصنّف في خانة الربح أو المكسب عند هذا الشطر أو ذاك.. وفي هذا السياق يشير الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية: «نحن والحمد لله في اليمن عملنا كل جهدنا من أجل تحقيق الوحدة، وقدّمنا الكثير من التنازلات، ولم نكن قد خسرنا بذلك، لا في الشطر الشمالي أو الجنوبي.. ولكن حققنا وحدتنا بطرق سلمية وديمقراطية».

وأعتقد أن الأصدقاء في شطري كوريا قد امتلكهم إحساس رائع، ومشاعر وطنية، ودفء وتعبير يماني صادق إزاء إعادة وحدة يتطلعون إليها.. وهي أقرب إليهم من حبل الوريد، ولكنهم بعد لم يمتلكوا مفاتيح خطوات انجازها، وهناك بضعة مخاوف وحواجز نفسية عفى عليها الزمن..!!.

ولذلك كانت تلك المحاضرة القيّمة والمحفّزة التي ألقاها الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية في جامعة سيول الوطنية عن مسيرة العمل الوحدوي حتى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية واعلان قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م هي الدافع لأن تزرع بوادر ثقة وحافز انطلاق وتفاؤل للشعب الكوري لإعادة وحدته.. وهو الأمر الذي عبّر عنه رئيس جامعة سيول الوطنية بالقول: «إنني على ثقة أن محاضرة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح عن مراحل تحقيق الوحدة ستكون مفيدة جداً في بحث السُبل السلمية في حل مشكلة الانقسام التي مازلنا نعاني منها في كوريا، وسيتابعها الشعب الكوري بشغف واهتمام».

> ❑ وفي حقيقة الأمر إن إعادة الوحدة بين الشعوب الواحدة المشطورة قسراً، لا يجب أن يصنّف في خانة الربح أو المكسب عند هذا الشطر أو ذاك..

ولاشك أن كوريا الجنوبية الذي يُطلق على أرفع أوسمتها اسم «ماقو نقوي» وتعني وردة تمثّل الزهرة الوطنية في كوريا، جديرة بأن تجتمع ورودها في واحة مليئة بالأغصان والاخضرار والعطر تحت ظل وعطاء وحدته.. وأن مستقبل الأيام سيؤكد أن شطري كوريا اللذين امتلكا جودة واتقان صناعتهما التي فاقت حدودهما لقادرين على صناعة وحدتهما.. وصونها.. والمضي بها الى العُلا والمجد.

مقال ذو ملاحظات

محمد الزبيدي

● إذا كان عدد الدول التي انتظمت في عضوية الأمم المتحدة قد بلغ مائة وإحدى وتسعين دولة وإذا ما افترضنا أن كل دولة تملك عددا من الإذاعات ,فإننا ندرك أن هناك آلاف الإذاعات وهذا الكم الهائل بات يتداخل ويتضارب في الموجات الفضائية وعلى مؤشر الراديو وإذا ما أراد المرء أن يبحث عن إذاعة بعينها فقل أن يجدها صافية وانما يواجه لغطاً يخلط فيه الحابل بالنابل إذ تسقط على الرقم اكثر من إذاعة فيختلط أداء اكثر من إذاعة ببعضه وهو ما يعني فوضى التوجيه والإرسال والاستقبال ,ومما يؤسف له أن فيختلط الغناء بالقرآن الكريم والأحاديث الدينية بالموسيقى ونحو ذلك وإذا كان اتحاد الإذاعات العربية ينظم اجتماعات دورية فهل بإمكانه أن يناقش الجواب الفنية ويعيد ترتيب التوجيه والإرسال الإذاعي من حيث استخدام الموجات الطويلة والقصيرة والمتوسطة بهدف إزالة التداخل ,وهذا فيما يتعلق بالإذاعات العربية من ناحية وأن يحاول الاتصال برابطة الإذاعات العالمية والتوصل معها إلى اتفاق أو معاهدة جديدة لمعالجة الاختلاطات الموجية والأثيرية علماً بأن مثل هذه الأمور تنظمها اتفاقيات ومعاهدات وقوانين قبل أن تطلق الأقمار الاصطناعية وقبل أن تزدحم الموجات الأثيرية بالكم الهائل من وسائل الاتصال والتوصيل.

ومن المعتقد أن الاتفاقيات الدولية الموقعة بهذا الصدد كانت مبكرة أي من قبل التفكير في غزو الفضاء واطلاق الأقمار الاصطناعية التي جلبت معها الكثير من وسائل الاتصال وشغلت معظم طبقات الفضاء المحيط بالكوكب الذي تعيش عليه البشرية ,ولا ندري ما إذا كانت الأمم المتحدة هي التي تتولى تنظيم الموجات الفضائية كما تنظم خطوط الملاحة الجوية أم أن هناك جهات أخرى هي التي تقوم بهذه المهام وعموماً فلقد كانت الموجات الفضائية قبل ظهور التلفزة والإنترنت والهاتف الجوال مشغولة بثلاث موجات هي طويلة والتي تبدأ من حدود المتوسطة التي تكون غالباً أربعمائة فما دون والقصيرة التي تبدأ من الحدود الدنيا للمتوسطة فما دون هذه هي بعض الملاحظات التي تستحق الاهتمام لأن تداخل الأصوات بات يحد من الثقة حتى في المكالمات.

مثل هذه التداخلات تأتي التداخلات في الإضاءة وانعكاس وهج ولا أقول نور السيارات في الخطوط الطويلة والمتعاكسة ولكن هذه لا نقول أن سببها هو التقدم العلمي بل سببها هو التخلف الفني فالقيادة اعني قيادة السيارات فن وذوق وإدراك وأخلاق أيضا وهذه الأمور ربما تتوفر لدى الكثيرين من السائقين الذين يلتزمون بأخلاق المهنة فيراعون من يقابلهم في الخط المعاكس بحيث يغيرون درجة الإنارة من النص إلى السكن فيريحون غيرهم ويساهمون في تفادي الحوادث والتي ربما نتجت بسبب الأنوار العالية، ولو قامت دراسة جادة للحوادث واسبابها فقد تكون معظم الأسباب كما أشرنا لسوء استخدام الأنوار في الخطوط المتعاكسة أما السبب الثاني فيأتي من التهور ولا سيما عند أصحاب البيجوت الأجرة الذين لا يألون جهداً في السباق وكيفما كان وفي أي مكان كان وذلك لكي يصلون إلى الفرزة قبل غيرهم من زملائهم ولا يجوز أن نغفل عن أصحاب الهايلوكس فقد يكون ترتيبهم من حيث الأسباب في الدرجة الثالثة بعد مستخدمي الأنوار العالية ليلاً في الخطوط المتعاكسة وبعد أصحاب البيجوت الذين يسابقون في الملفات ويخرجون إلى الخطوط المعاكسة ربما بدون رؤية. وما أشبه هذا التداخل بتداخل الموجات الأثيرية مع فارق أن الموجات الأثيرية لا يسقط فيها ضحايا ولا تذهب فيها ممتلكات وإذا كنا قد تحدثنا عن الخطوط الطويلة ومشاكلها وعن البيجوت والهايلوكس فإن باصات النقل في المدن باتت هي الأخرى تضيف مشاكل كل بفوضوية سائقيها الذين لم يتقيدوا بالمواقف التي كانت إدارة المرور قد حددتها لوقوفهم وأخذ الركاب وإنما يتوقفون كل لحظة وعند مشاهدة الراكب في أي جزء ألا ترون ما أكثر الفوضى في بلادنا؟

القضية الفلسطينية.. ومرحلة جديدة من الخلاف..!

محمد باشا

■.. كما قلنا أن العديد من التحليلات والتعليقات الموضوعية، وصفت لقاء بوش وشارون بإنه بمثابة اعطاء شارون الضوء الاخضر للتلاعب والمراوغة في تطبيق خريطة الطريق، وها هو شارون لم تكد تمضي أيام على اللقاء حتى تعلن حكومة إسرائيل عن مناقصة لإقامة ٥٠ منزلاً في مستعمرة الكانا شمال الضفة، مما يؤكد ما قلناه بعدم التزام إسرائيل بتعهداتها سواء للرئيس الأمريكي أو المجتمع الدولي بالإلتزام بخريطة الطريق ووقف بناء المستعمرات وتفكيك القائم.

وكما قلنا ايضا كان الله في عون (أبو مازن) عند زيارته لواشنطن الشهر المقبل أمام التطابق الأمريكي الإسرائيلي في المواقف وأمام أسافين شارون التي سبقته باتهامه أنه غير قادر على السيطرة على الجماعات المسلحة.

وها هي الأيام تؤكد ذلك بمرارة شكوى (أبو مازن) لوسائل الاعلام الإسرائيلية من أن إسرائيل تعمل كل ما تستطيع لتقويض السلطة الفلسطينية والمساس بمصداقيتها، رغم كل الخطوات الظاهرة وغير المعلنة التي نفذتها في الفترة الماضية..!!

ولأن ملف القضية الفلسطينية يدخل مرحلة جديدة بالانسحاب من غزة وبعض مستعمرات الضفة الغربية، فالحديث عنه يستحق المتابعة تحسبا لما هو قادم حاملا مخاوف كثيرة.

المؤكد أن اعلان حكومة شارون عن مناقصة لبناء ٥٠ منزلا في مستعمرة الكانا شمال الضفة الغربية يمثل تهرباً من التزامات إسرائيل بخريطة الطريق لاستكمال مشروعه الاستيطاني الذي دعا إليه منذ عام ١٩٨٣م بهدف تطويق الضفة الغربية والقدس بإقامة جدار الفصل العنصري الذي يجرى بالفعل الآن استكماله حول الاراضي المحتله عام ٦٧م متجاوزا الخط الاخضر، وإقامة خمسة خطوط عرضية تضم هذه الكتل الاستعمارية، وقد نجح شارون في ذلك بدليل زيادة اعداد المستوطنين بنسبة ١٣٪، واعادته البناء في ٦٤٪ من المستعمرات في القدس وغزة بعد ان كانت مجمدة اثناء رئاسة بيريز وباراك للوزارة وبدليل ارتفاع عدد المستعمرات من ١٩٦ عام ١٩٩٤م الى ٢٥٦عام٢٠٠٣م وأقيمت في القدس ١٥ مستعمرة تحتل ٣٥٪ من مساحتها وتضم ١٨٢ ألف شخص يسعى مشروع شارون الاستيطاني الى زيادتها لتستوعب مليون يهودي مقابل ١٥٠ ألف عربي فقط كما تحتل ١٥٥ مستعمرة في الضفة ٦,١٪ من مساحتها واعتمد الكنيست١٦ مليون دولار لاهداف الاستيطان ومنها اقامة ٣٥٠٠ وحدة سكنية في المنطقة بين مستعمرة معاليه أدوميم وحتى شرق القدس مما يستهدف قطع التواصل الجغرافي بين أجزاء الدولة الفلسطينية المرتقبة.

وفي الاجتماع السنوي لاقطاب الدولة العبرية الذي عقد في هرتزيليا في الفترة من ١٣-١٦ ديسمبر الماضي، عرض شارون خطة الفصل أحادية الجانب من غزة ومشروعه الاستيطاني الذي لم يشر فيه ابدا عن أنه يمثل خطوة من خريطة الطريق التي تقضي بالانسحاب الكامل من الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧م واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عليها وعاصمتها القدس الشرقية، وكأنه يؤكد هنا ان الانسحاب ليس سوى مجرد انتشار للقوات وان الأمن مقابل السلام وليس الارض مقابل السلام وفقاً لقرارات مدريد ومجلس الأمن..!

وهكذا تضرب إسرائيل عرض الحائط بكل قرارات الشرعية الدولية بعدم اخلاء المستعمرات والانسحاب الذي تضمنته خريطة الطريق وعلى الرغم مما جاء في تقرير لجنة ميتشيل الذي اشار بايجابية ووضوح الى انه على الحكومة الإسرائيلية تجميد جميع النشاطات الاستيطانية بما في ذلك النمو الطبيعي للمستعمرات القائمة.

وان شكل التعاون الأمني الذي ترغب فيه حكومة إسرائيل لا يمكن ان يستمر طويلاً مع استمرار النشاط الاستيطاني الذي وصفه الاتحاد الاوروبي بأنه يسبب قلقاً شديداً كما وصفته واشنطن بأنه استفزازي.

وحتى تنعش الذاكرة نقول ان لجنة ميتشيل التي اعدت هذا التقرير هي فكرة امريكية اصدر بها الرئيس السابق كلينتون قرار تشكيلها في ختام قمة شرم الشيخ في السابع من اكتوبر عام ٢٠٠٠م وضمت اللجنة في عضويتها الرئيس التركي السابق سليمان ديميرل وتوربيان ياجلاند وزير خارجية النرويج وجورج ميتشيل العضو السابق ورئيس الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي الذي اختير رئيساً للجنة وأطلق اسمه على التقرير الصادر عنها، كما ضمت اللجنة وارن رودمان عضو سابق بمجلس الشيوخ وخافيير سولانا ممثل الاتحاد الأوروبي، واستغرق عمل اللجنة ١٦٥ يوما منذ بدء عملها في السابع من نوفمبر ٢٠٠٠م وحتى ٣٠ من ابريل ٢٠٠١م وقت تسليمها تقريرها إلى الرئيس بوش وكل من السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل، ورغم مرور هذه السنوات لم تلتزم إسرائيل بالتنفيذ كما لم تهتم واشنطن بالمتابعة رغم أن اللجنة من فكرتها..!

.. إذا كان الفلسطينيون يرفضون تماما استمرار إسرائيل في تنفيذ "خطة الاستيطان" وعدم اخلاء المستوطنات، واقامة الجدار وتهويد القدس، وهو ما اعتبره أحمد قريع رئيس الحكومة يقتل الأمل في تحقيق السلام، ويدمر فكرته تماماً، ولا يمكن الجمع بين السلام والاستيطان، وأصبح على إسرائيل الاختيار بينهما، كما أن (أبو مازن) رئيس السلطة يطلب ضرورة أن تكون هناك رابطة واضحة بين خطة الانسحاب من غزة، والالتزام باعتبارها جزءا من خريطة الطريق، وصولا إلى قيام الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، كما يرفض المشروع الإسرائيلي للإبقاء على الكتل الاستعمارية في الضفة مشيراً إلى أن هناك فرقاً بين تعديل الحدود وبين وجود أربعة تجمعات استعمارية تقسم الضفة إلى أربعة أجزاء، ولا تجعل الدولة المرتقبة متصلة جغرافيا بما تفرضه من إيجاد واقع جديد على الأرض يصادر على قيام هذه الدولة، فضلا عن أن التوسع في مستعمرة معاليه ادوميم وامتدادها إلى القدس الشرقية، تفصلها تماماً عن باقي الضفة، وتحول دون وصول الفلسطينيين إليها فضلا عن بناء الجدار الفاصل العنصري..!

.. وباختصار شديد إن الرفض العربي والفلسطيني المدعوم بالقرارات الدولية لفكرة شارون وسعيه لإعلان دولة فلسطينية مؤقتة داخل قطاع غزة واضافة ١٧٪ فقط من أراضي الضفة الغربية، مع ضم إسرائيل لمنطقة القدس كاملة، يمثل أساسا جوهريا للخلاف بين الرؤية الفلسطينية والعربية والرؤية الإسرائيلية، التي يسعى شارون إلى تنفيذها، ويستخدم كل الوسائل لتحقيقها والرهان على أنها سوف توجد صراعا فلسطينيا- فلسطينيا، ومن هنا يتضح سعيه الدؤوب إلى تنفيذ خطة فك الارتباط والانسحاب من مستعمرات غزة وإزالة كل العقبات أمامها برفض الكنيست اجراء استفتاء على الانسحاب الذي كان من المفترض تنفيذه في ٢٠ يوليو المقبل، وتأجل بزعم أن هذا الموعد يتعارض مع فترة حداد سنوي لليهود وذلك بناء على توصية من حاخامات المستوطنين حتى تنقضي هذه الفترة المسماة بالأيام عالية التقديس، وهو على حد تعليق يوسف لبيد رئيس كتلة شينوي المعارضة بأن شارون ووزير دفاعه موفاز وقعا في الفخ الذي نصبه لهما المستوطنون المتدينون الذين وجدوا في القانون الديني اليهودي هالخا سببا لإرجاء الانسحاب، الذي ستحدد له موعدا جديدا..!

.. والمؤكد أن شارون وحكومته سوف يواصلون محاولاتهم ومراوغاتهم في تنفيذ التزاماتهم بخريطة الطريق، وتفاهمات شرم الشيخ أيضا، وسوف يلقون بثقلهم في تقديري في الفترة المقبلة على شن حملة ضد أبي مازن والسلطة الفلسطينية، حتى تعطل عملية السلام والدخول في المرحلة التالية بعد الانسحاب من غزة، وذلك استكمالا للأسافين التي دقها شارون لأبي مازن خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة، حتى يقلل من ثقة الأمريكيين بأن يكون شريكا قويا في عملية السلام، والمؤكد أن هذه الحملة سوف تتصاعد مع قرب زيارة (أبو مازن) لواشنطن، ومع أي احتمال لدعمه منها.

ورغم أن (أبو مازن) استطاع خلال فترة قصيرة من حكمه تحقيق الكثير من مفردات ترتيب البيت الفلسطيني سواء بتوحيد الأجهزة الأمنية الاحد عشر في ثلاثة أجهزة فقط أو بفرض حالة الانضباط والقضاء على فوضى السلاح في الشارع الفلسطيني، أو في تحقيق التهدئة بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية برعاية مصرية ، أو باجراء انتخابات نزيهة للرئاسة والمجالس البلدية والاستعداد للإنتخابات التشريعية، وغير ذلك من الأمور التي تؤكد نجاح الرجل في القضاء على هذا الكم من السلبيات، إلا أن إسرائيل ترفع في وجهه اتهامها الدائم بأنه غير قادر على تفكيك البنية الأساسية للمقاومة، ولعل تلك الحملة الشرسة دفعت الرجل إلى التحدث بكل وضوح لأجهزة الاعلام الإسرائيلية في لقاء مع ممثليها في مكتبه برام الله، وشكا فيه من أن إسرائيل تعمل كل ما تستطيع لتقويض السلطة الفلسطينية والمساس بمصداقيتها، رغم كل الخطوات الظاهرة وغير المعلنة التي نفذتها في الفترة الماضية، وعدد الرجل الكثير من الإجراءات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية.

ومنها جمع أسلحة رجال المقاومة الذين تطاردهم إسرائيل في مدينتي أريحا وطولكرم اللتين سلمتا أخيرا إلى السلطة، مشيرا إلى أن السلطة ستقوم بذلك في كل مدينة تنسحب منها إسرائيل، كما أشار (أبو مازن) إلى أن السلطة أحبطت عشرات المحاولات لهجمات ضد أهداف إسرائيلية وسلمت أجهزة الأمن الإسرائيلية قنابل وأسلحة وأحزمة وقذائف ضبطت وألقي القبض على من كانت معهم وسلمت فورا للحكومة الإسرائيلية وبالاتفاق مع الأمريكيين..!

وتساءل (أبو مازن) لماذا تستمر إسرائيل في احتجاز عشرات الآلاف من الأسرى وتضع الحواجز وتصعب حياة الفلسطينيين وتواصل ملاحقة المطاردين رغم الاتفاق على وقف ذلك، ولماذا يظل شارون منذ عودته من واشنطن وهو يتحدث عن الاستيطان أوقفوا الإستيطان لتناقش جميع القضايا..!

وحتى لا نظل ندور في حلقة مفرغة، فإن ثمة مخاوف تملأ الساحة السياسية، تبحث عن شعاع من الاطمئنان لإزالتها، مثلما تبحث عن أدوار وجهود عربية وإسلامية علينا الاستعداد لمواجهتها من الآن وفي مقدمتها:

* ماذا يحدث أمام الاصرار الإسرائيلي في تنفيذ مخططها الاستيطاني الذي تستقطع به ٨٢٪ من أراضي الضفة.

● ما الموقف أمام محاولة إسرائيل اعلان دولة فلسطينية مؤقتة على غزة وبعض مستوطنات الضفة، وهو ما يخالف قرارات الشرعية الدولية وخريطة الطريق والمبادرة العربية ورؤية بوش؟

● كاتب عربي

افـــاق

سحر العادات..!!

■.،، العادة تستعبد صاحبها وتدل عليه فهي تفضح دواخله وتنبشها بشكل منتظم حتى لا تُبقي شيئاً منطوياً في السر. ولذلك قيل أن أحسن عادة أن لا تكون لك عادة وسُميت عادة لأن صاحبها يعود إليها ثم يعتادها تم يُدمنها فتصير جزءا منه يستعيده كلما أحس بالفقدان.

والكثير من عواطفنا هي من صور التعود لذلك نجد أن الطفل الذي تربى بعيداً عن أبويه يفقد عواطفه تجاههما لأنه لم يتعود عليها عبر اللقاءات اليومية الحميمة وعبر التجارب الصعبة أيضا والتي تجعلهما ينطبعان في عمق ذاكرته وفي لا وعيه البعيد ، فهما ببعدهما موجودان على السطح القابل للمسح والازالة والترحيل إلى ذاكرة النسيان إذا صح التعبير.

ولا يكسر العادة شيء مثل تغير مضمونها وتحويلها إلى أمر مؤذٍ.. يمكن احتماله إلى حين إكراما لإدمان التعود، ولكن لا يمكن الصبر عليه أكثر من ذلك لأن مضمون العادة ينبغي أن يكون ايجابياً بالنسبة لصاحبه، يرضيه ويشبع حاجة لديه مهما بدا للآخرين شاذا ومستقبحا ، فإذا أصبحت العادة مصدر ألم أو تأنيب ضمير تبدأ في التآكل والبهتان، وفي ذلك مدمن السجائر الذي لا يستطيع الاقلاع عنها أو هكذا يعتقد فإذا ما فعلت فعلها الذي يجري التحذير منه علنا على علبها، وقال له الطبيب المعالج إن حياتك في كفة والسجائر في الكفة الأخرى وعليك أن تختار، يبدأ لديه هاجس الاقلاع ويكون هو بكل عواطفه ورغباته مع الاقلاع حتى يتحقق له ذلك، أما قبل هذا السيف فقد كان يبتكر الأعذار لكي يبقي تلك العادة في جيبه وفمه ورئتيه وفي مجرى دمائه.

فضل النقيب

وترانا نعتاد من نحب وما نحب فإذا بأقدامنا تسير نحوه دون أن تؤمر وإذا بخواطرنا مشغولة به دون أن تستثار ، فنحن نسمع رنين ضحكته قبل أن نراه، ونشم عطره دون نسيم يأتي من جهته وإذا بنا عناية اعتياد الحب قد شملتنا بدون استئذان فغيرت هيئاتنا وملابسنا وطريقتنا في المشي، وإذا بنا نحفظ الأشعار الرقيقة والطرائف المسلية والحكايات الغريبة لنشنف سمع الحبيب ونمتع ناظريه ونطرب تشوقه ، وهو كذلك يفعل ومن هنا تندلع الحرائق الكبرى مثلما يرتطم السحاب بالسحاب فيندلع البرق ويقصف الرعد ويشن المطر الزخار فيحيي الأرض بعد موتها لتستقبل ربيعا يختال ضاحكاً.

أترانا أيضا نعتاد الظلم والاستبداد كما هو حال رب الأسرة القاسي العنيف الذي لا ينظر إلى الأطفال بصفتهم أغصانا غضة تحتاج إلى التدبير أكثر من حاجتها إلى التنكير ، فهو يصفع هذا ويرفس ذاك ويجلدهم بقاموس من ألفاظ السباب المقذعة يحتفظون به كذخيرة لأولادهم استمراءً واستمراراً لهذه العادة الشاذة التي لن تزول إلا بتشذيب واع تقوم به المؤسسات المدنية وأجهزة الإعلام والمدرسة على وجه الخصوص، شأن البستاني المخلص الذي يشذب اشجار الحديقة المتراكبة حتى يحولها إلى جنينة تحن إلى مصدرها السماوي في الجنة.

علينا أن نجري جرداً لعاداتنا التي نقنع أكثرها بأقنعة الفضيلة وتزكية الذات والغض من الآخر المختلف لعل الله أن يوفقنا في بتر الفاسد وتشذيب الشاذ واستئناس المعتدل وتسكين الوافد الجميل من عادات إخواننا في الانسانية.

التغذية والصحة

سالم الجهوري

● صحة أي مجتمع تقاس بكثافة تردد أفراده على المستشفيات تحدد منه ان كان مجتمعاً صحياً مدركاً واعياً لما يتناوله من غذاء أو ممارسة لعادات صحية أو رياضية أو أنماط أخرى.

في أي مجتمع هناك عادات جماعية يفرضها سلوك يتبعه عامة افراده وبعضها فردية وكلاهما يؤديان إلى أنماط معينة من تفضيل غذاء على آخر حتى وان كانت له انعكاسات سلبية جمة.

ومجتمعنا لم يشذ عن تلك القاعدة في اتباع عادات غذائية ذات تأثير مباشر بالصحة تساهم في تدهورها أكثر مما تعنى ببنائها.

فتناول الطعام له الكثير من المحاذير وهذا ما لا يؤخذ في الاعتبار من خلال السلوك السائد فتكثر فيها الجوانب السلبية التي يجب تناولها.

كما أن إهمالنا كأفراد في تحديد أنماط غذائية ذات استفادة عالية يسهم في التدهور الصحي والتزامنا في المناسبات بضرورة تناول تلك الوجبات ذات الاضرار يساهم في مضاعفة المتاعب لنا على المدى البعيد.

والتناول المتوازن للغذاء الذي يبتعد عن الدهون والسكريات ومزاولة الرياضة اليومية بشكل كاف والحركة في العمل تساهم في إيجاد مناخ صحي للجسم يمكن أن يعطي بفاعلية لسنوات خاصة بعد عقد الستين.

فيما التناول المفرط لانماط غذائية غير مجدية وذات طابع واحد وغير متنوعة في عناصرها وقلة الرياضة والاستخدام المفرط للتكييف تؤدي الى متاعب مبكرة في الصحة.

ومن التجارب والقراءات اليومية ومتابعة المعلومات يستطيع أي إنسان وإن لم يكن متخصصاً من مراعاة التوازن الغذائي الذي يتناوله يوميا وأن يبث ذلك الوعي بين أفراد أسرته خاصة الصغار الذين يجب أن تكون لهم برامج تغذية مفيدة لما تمثله من أهمية.

ويستطيع كل أب وأم على رأس أسرته أن يحدد الأنماط الغذائية المفيدة لأفراد عائلته حتى لا نصاب بالمتاعب الصحية في خريف العمر وما اكتناز المستشفيات بالذين يتعرضون للأمراض يوماً بعد آخر إلا لوجود خلل كبير في العادات الغذائية التي نحرص بنهم على تناولها حتى وإن كانت غير مفيدة ومضرة.

إلى فخامة الرئيس.. قبل السفر إلى كوريا الجنوبية

فخامة الرئيس:

قبل أن تشد رحالك إلى كوريا الجنوبية في الشرق الأقصى لتطلعهم على تجربة اليمن الموحد، ومسيرة تحقيقه.. هل لي أن أؤكد لك على أن إرادة الشعب حكمت.. فنفذت أنت الحكم، وحققت ما عده البعض مستحيلاً في زمن الصعاب.. فأنجزت المطلوب على أكمل وجه وإن شوهه البعض بأحقادهم الدفينة وجمعتهم أحقادهم بأحقاد بعض آخر..

وأنك إن ناديت لبى الشعب نداءك إلى الديمقراطية، الحوار، الاصطفاف الوطني، تحصين الشباب، ومقاومة الإرهاب..

وأخص من بين الشعب- أبناءك الشباب- وبملء الفم قل- كما ضخامة الإنجاز الذي أنجزت- لمن ستغادرنا إليهم، قل لهم:

"وفي اليمن أبنائي الشباب.. يقاومون الإرهاب.. ولن يكون منهم مستقبلاً وقود للإرهاب..

أبنائي الشباب.. يتحاورون فيما بينهم..

أبنائي الشباب.. يشاركون في التنمية والبناء..

أبنائي الشباب.. يتفاعلون وحركات التغيير.. يواكبون العصر..

أبنائي الشباب.. ينشئون الجسر إلى المستقبل ويتجاوزون عقد الماضي ويزيلون رواسبه مشرئبين إلى الغد المأمول..

أبنائي الشباب.. يؤمنون بحقهم، ويذودون عنه.. ويعيشون في مناخ ديمقراطي ينشئهم عمالقة لا أقزاماً..

أبنائي الشباب.. تنشد الدنيا وتردد نشيدهم الوحدوي الخالد..

أبنائي الشباب. نراهن على إمكان عطائهم الخلاق.. ومواصلة النهج الذي بدأنا..

أبنائي الشباب.. رواد المستقبل عاهدوني ألا يتخاذل أحد عن المسيرة..

فأبنائي الشباب امتداد لآبنائهم وأجدادهم العظماء الذين فجروا الثورة وقبلها أشعلوا الجذوة، ثم حققنا الوحدة وأبنائي

يسيرون على الدرب بعدنا.."

بعمق اليقين وشديد الثقة بصدق إرادتنا تباه بنا- يا فخامة الرئيس- لأننا بما اكتسبنا من علم وخبرة ونشاط وطاقة جزء من إنجازاتك العظيمة..

وانشد لهم يافخامة الرئيس قول الشهيد الزبيري:

فضع دعائم هذا «الحكم» في كلمي
فإنها كالرواسي ليس تنهار

لتؤكد أنك ارتضيت حرية الرأي والكلمة والتعددية، دعائماً للحكم في اليمن، وأن حرية الرأي والكلمة هي التي صانت الوحدة من الانفصال، وحالت دون استبدال الملكية بالجمهورية..

وأن الشعب الذي وضع كفه بكفك لإعادة التوحيد يشد على يدك في مسيرة التجديد والتمديد لأهداف الثورة ومكتسباتها.. وهو معك- خاصة شبابه- حتى النهاية..

قبل السفر

فخامة الرئيس:

هل كنا كاذبين يوم تشرفنا -أبناؤك الشباب- بلقائك صباح السبت الموافق ٨ يناير ٢٠٠٥م بعد انتهاء طواف القافلة الشبابية الثقافية- التي نظمها الاتحاد العام لشباب اليمن- تسع محافظات أردنا توعية الشباب فيها بالحديث عن منجزاتك، وإذا بالمنجزات شاهدٌ حي عليك..

كم منجز لك ما استطاع لشرحه
قلمٌ على كف الأديب الملهم
ولسوف تعجز ألسن عن شرحها
مهما أجاد كل لسان مترجم

هل كنا كاذبين- عندما أكدنا على قولنا:-

لقد وجدنا في صعدة شباباً غير الذين كنا نتصور، لقد وجدنا شباب اليمن الواحد أبناء علي عبدالله صالح..

خذ القلوب فتشها
من حبنا واتاكد
أنت لنا أفضل أب
واحنا لك أحمد..

برأ ساحتنا ونفى عنا تهمة الكذب شجاعة موقف أبناء صعدة في وجه الفتنة التي استيقظت أخيراً ثم أخمدت، ودفاعهم عن الوحدة الوطنية التي زادت رسوخاً في عهدك..

وهم أبناؤك في صعدة الذين عاهدوك بالدم على الوفاء لك..

لقد صدقوا وصدق قولنا لمن صدق فعله..

لأنك أوفيت أوفينا معك:

«بالوفاء والذمام
نحن أوفى الناس للناس ذماماً»

والأمل الكبير فيك هو تجديد أمرك السابق لمن كلفوا بدراسة احتياجات مديريات صعدة أن يلبوها، وأن يمدوا أبصارهم لغير صعدة أيضاً..

رئيس منتدى النعمان الثقافي للشباب
رئيس تحرير مجلة الشباب

عندما تكون العقول خاوية

محمد أحمد سنان

■ يعد التواضع من أجمل الصفات الحميدة في الإنسان وقد حثنا القرآن الكريم على التواضع وعدم الغرور والكبر في العديد من الآيات وكذلك بعض الأحاديث في سيرة سيد البشر النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم ما يؤكد على هذه الصفة التي ينبغي أن يتحلى بها الإنسان وما أجمل الأدب وحسن الخلق والتواضع وما دفعني لكتابة موضوع كهذا هو أنني قابلت أحدهم وكان عائداً لتوه من الدراسة حيث حصل على شهادة الدكتوراه وفي أحد المجالات الأدبية وليس في الفيزياء النووية أو جراحة القلب المفتوح أو توصل بحثه إلى كشف عقار جديد يعالج به احد الأمراض المستعصية ولكنه في البكش كما يقول إخواننا المصريين حفظهم الله ورعاهم فكان ينظر بعينيه وبقلب رأسه ذات اليمين وذات الشمال وينظر باستخفاف في وجوه مجموعة من الحاضرين وبعد أن حملقت في وجهه أقسمت في نفسي بأن هذا الإنسان من أفقر عباد الله ثقافة وعلماً وأدباً وإن مظهره وشكله لا يوحي بأنه يختزن في رأسه شيئاً يمت بصلة للأدب والثقافة لأن المثقف الحقيقي ذو عقل مصقول وصاحب ذوق رفيع مرهف الحس ومشبع بالقيم والفضائل التي ترفع من قيمة الإنسان والأدب الرفيع يحصن صاحبه من الصفات غير المقبولة ومن التردي والتعالي على عباد الله والمعرفة والثقافة تعمر القلوب بالثقة واليقين والأيمان بدور الإنسان الفاعل في هذه الحياة خاصة إن كان يعمل في مؤسسة علمية رفيعة المستوى كالجامعة فعلاً إن عقل المثقف الحقيقي خزانة واسعة تتسع للتجارب الإنسانية يكتشف فيها المرء نفسه فلا يقبل إخراجها من قالبها الإنساني الرفيع إلى حظيرة البهائم، فالمتعلم حقاً هو أقرب الناس للناس والحياة يفهمها بعمق ودراية إننا نريد من منتسبي الجامعة أن لا يكونوا مفرغين من الإيمان والخير وأن نركز الاهتمام على الوعي الإنساني أما الألقاب فليست حجة أو دليل على أن من يحملها يصبح فعلاً من المثقفين الكبار أو المصلحين الاجتماعيين وفي هذه الحالة ينبغي علينا أن نراجع سلوكنا وتصرفاتنا دون اللجوء إلى التغطية بالبهرجة والمغالطة إن أناساً من هذا النوع يعلمون في قرارة أنفسهم بان لديهم خللا وخواء في العقل والفكر والثقافة وإنما أطلقت عليهم ألقاب وصفات لا يستحقونها ويخافون من كشفهم وافتضاح أمرهم فأخذوا يواروا سوءاتهم وعوراتهم العلمية والثقافية بالسلوك غير السوي ، وقد ينجحون في الكذب على العامة والبسطاء وإنما بالفحص الدقيق والحقيقي لحقيقة هؤلاء تراهم مفرغين وبعقول جوفاء وما بقيت أفكر فيه هو بمن سيتخرج على أيدي هذه الفئة شبه المتعلمة أنهم يرتكبون أخطاء قاتلة وفادحة بحق أجيال المستقبل الواعد إن خطأ لرجل كهذا وأمثاله يمس جيلاً كاملاً ويحطم كرامة أمة ناسيا انه مساءل أمام الله وأمام الأمة نتيجة تهاونه وعدم إتقانه لمهنته وتخصصه وعدم قدرته على تعليم الشباب بطريقة صحيحة وهم الذين سيخرجون إلى الحياة ولا يقدرون على مواجهتها بشجاعة وبشخصية مكتملة وواثقة وإنما يتخرجون أشبه بمن علمهم إننا نريد أن يكون المعلم الجامعي نقي الضمير يغذي العقل بشفافية ومعرفة وما عدا ذلك سيقودنا إلى الألم المستمر وهذا بدوره يدفعنا إلى استخدام المسكنات التي لا تفيد وإنما قد تعزز الكسل والتراخي لدى الإنسان أما الألم الذي نشعر به أحياناً هو خير من يدفعنا إلى مراجعة حياتنا وأوضاعنا بشكل عام حتى لا تتطور الحالة المرضية وعندها يستعصي علينا علاجها ومن هنا وجب مراجعة ومتابعة سيرة وتأهيل من نأتمنهم على فلذات أكبادنا سواء أكان ذلك في المدارس والمعاهد أو الجامعات والكليات أن الألم نعمة ومعجزة من المعجزات الإلهية يضعها الله تعالى في خلقه من أجل التيقظ والاستعداد والانتباه للحالة التي يعاني منها الإنسان فيبادر إلى علاجها بطريقة صحيحة وحري بنا أن نتدبر الآية الكريمة (ولا تصعر خدك للناس ولا تمشي في الأرض مرحا إن الله لا يحب كل مختال فخور) وفي حديث سيد الخلق صلى الله عليه واله وسلم (لا يدخل الجنة من كان في قلبه ذرة من كبر) جنبنا الله وإياكم الكبر والغرور والألم وألبسنا جميعاً لباس الصحة والعافية إنه سميع مجيب الدعاء.

حركة عدم الانحياز والذكرى الـ٥٠ لميلادها

قمة الدول الافرو اسيوية التي انعقدت في العاصمة الاندونيسية جاكرتا والتي حضرها أكثر من مائة من زعماء القارتين الافريقية والآسيوية هل يعني انعقادها بعد مضي خمسين عاماً على ميلاد حركة الحياد الايجابي وعدم الانحياز أنها بديل أو مولود شرعي لحركة عدم الانحياز لأنه قد انعقد بعد مضي خمسين عاماً على مؤتمر باندونغ الذي دشن مولد حركة عدم الانحياز، بعد مضي هذه المدة التي تمثل نصف قرن من الزمن يجتمع مندوبو وممثلو أكثر من ثمانين دولة في العاصمة الأندونيسية إحياءً للذكرى الخمسين، وقد تفاوتت مستويات الوفود إلى هذا المؤتمر الذي يعقد بعد أن تغيرت معالم العالم وتبدلت أرض غير الأرض وسقط التوازن القطبي بعد أن سقط سور برلين وسقط بسقوطه الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو وباتت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الواحد واطلقت على نفسها قائدة النظام الدولي الجديد، مؤتمر أو احتفال أو اجتماع جاكرتا هذا يجعلنا نتساءل عن ماهية الأهداف المنوطة به وما إذا كان مجرد إحياءً لذكرى نصف قرن لحركة شهد مولدها عددا لا يستهان به من عباقرة السياسة الدولية كالرئيس العربي جمال عبدالناصر والزعيم اليوغسلافي جوزيف بروزتيتو والزعيم الهندي جواهر لال نهرو والرئيس الاندونيسي أحمد سوكارنو، وهؤلاء الأقطاب الأربعة هم الذين فكروا بضرورة إيجاد جهاز تنفرج به الزاوية الحادة ويتوفر به العزل بين شحنتين محتملتي الاصطدام ضماناً لسلامة العالم وذلك على الرغم من وجود الأمم المتحدة، ولقد كان هذا الجهاز هو حركة عدم الانحياز التي أخذت شهادة مولدها من منطقة باندونج الأندونيسية والتي كان يفترض أن يجتمع ممثلو ثمانين دولة فيها لإعلان وفاة الحركة رسمياً في ظل المتغيرات الحادة التي سلبت حركة الحياد الايجابي وعدم الانحياز وظيفتها وذلك على الرغم من اعتراف الأمم المتحدة بها، هذا على الأقل ما يمثله لسان الحال أو ما يشهد به الواقع الموضوعي، أما إذا رأت مجموعة دول الحركة أن الحركة مازال الاحتياج لها ضرورياً، وأن هناك وظائف مازالت في انتظارها كالجوانب الاقتصادية والتجارية والتأثير في السياسة الدولية ونحو ذلك من الأمور التي تتطلب التكتل، ولا شك أن حركة عدم الانحياز قد أحرزت في الماضي وعبر النصف قرن الماضي بعض الانجازات الهامة وخاصة في مجال مكافحة التسلح النووي والحد منه، وما حدث في هذا المجال يعد نجاحاً للحركة وإن كانت قد أخفقت في مجال المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد يكون العدل من أبرز سماته وذلك من حيث أن النظام الاقتصادي الدولي الحالي لايخدم سوى الرأسمالية الدولية، كما أخفقت مطالباتها بعدم احتكار التكنولوجيا المدنية التي تساعد الدول المنطوية في حركة عدم الانحياز من ممارسة التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة بمقتضى التطور العلمي الذي لم يقف عند حد من الحدود، ومهما يكن فإن منظومة حركة عدم الانحياز مازالت لها أدوار تؤديها سواءً في ما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتجاري في مابينها أو في ما يتعلق بعلاقاتها الاقتصادية والتجارية مع غيرها وحسبنا أنها تمثل الرقم الأكبر في أعضاء الأسرة الدولية، وأن دورها فاعل عند التصويت على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن هنا يمكن فهم أهداف مؤتمر جاكرتا الحالي، وأنه لا يعني إعلان وفاتها بقدر ما يؤكد أن وجودها وأدوارها مازالا مطلوبين اليوم أكثر من أي وقت مضى على الأقل في مواجهة العولمة وفي مواجهة التغيرات المتسارعة وايقاعات اللعبة الدولية في ظل اختلال التوازن الدولي ومحاولة الخلط بين ما يجوز وما لايجوز وفرض حاكمية القوة ولغتها، وانهيار الحدود بين ماهو خاص في دنيا السياسة وماهو عام فيها دون اعتبار للمواثيق والقوانين والأعراف الدولية والأخلاقية وحتى الإنسانية وقد يقول البعض مادام الأمر قد وصل إلى هذه الوضعية فما بمقدور حركة عدم الانحياز أن تفعل في ظل الفوضى السائدة في النظام الدولي، على أنه في ظل ما يتردد عن إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن الدائمة يتعاظم دور حركة عدم الانحياز باعتبارها أكبر كتلة في الأسرة الدولية، وقد تحصل على أكثر من مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي سيما إذا ما أدركنا أنها تمثل أمريكا الوسطى والجنوبية والقارة الأفريقية ومعظم القارة الآسيوية ومن حقها وهي تمثل مابين ٧٥٪ و ٨٠٪ من عدد أعضاء الأسرة الدولية أن تحصل على ما أشرنا اليه..

محمد الزبيدي

المكلا.. في عين زائر «عابر»!

الخضر الحسني

■ زرتها قبل حوالي سبعة أعوام أو يزيد .. تلك كانت زيارتي الأولى لها .. وها أنذا اليوم استمتع باستضافتها لي ولجموع أبناء الوطن وكل زوارها الكرام من الأصدقاء والأشقاء الذين أتوها لغرض المشاركة أو المساهمة في الإعداد لاستقبال الذكرى الخامسة عشرة للوحدة اليمنية .. كل في مجال اهتماماته أو تخصصه .. هذه هي عروس البحر العربي .. مدينة المكلا التي تشهد -هذه الأيام- حركة بناء وعمران لا مثيل لها في تاريخ هذه المحافظة الواعدة بالخير والنماء .. والزائر «العابر» لها لا بد أن تستوقفه عديد مشاهد ومناظر .. لا تتكرر إلاّ في هذه المدينة اليمانية الساحلية الرائعة الفاتنة .. ولعل أبرز معلم سياحي تنموي يجري تشييده في زخم حركة الإعمار الراهنة يتمثل في مشروع «خور المكلا» .. هذا المشروع العملاق الذي يشق المدينة ، مخترقاً إياها من جهة البحر في مشهد جمالي خلاب ، قلّما تجد مثيلاً له في مدينة خليجية .. أو عربية أخرى !!

ليس مشروع «خور المكلا» وحده الذي شد انتباهي واستدعى إعجابي واهتمامي به ، بل هناك من المشاريع التنموية الأخرى التي يصعب على قلمي اعطاؤها أو منحها الوصف الذي تستحقه في هذا المقام..

ومن تلك المشاريع أذكر -هنا- مشروع كورنيش المكلا والنصب أو المجسم «الخاص» بمناسبة الذكرى الـ١٥» للوحدة اليمنية الذي صممه المهندس اليمني المعروف عبدالرحمن العولقي ، متوسطاً الطريق المؤدية إلى مدينة فوه الجديدة ، ناهيكم عن تعبيد الطرقات ورصفها بالبلاط لمسافات تصل إلى أكثر من ٣٠ كم امتداداً من مدينة المكلا وانتهاء بمنطقة الحلة - كما أعتقد-.

كل ذلك الزخم العمراني والإنشائي المتسارع الخطى المتناغم الأداء يمنحنا نحن الزائرين للمكلا انطباعاً بأن مدينة جديدة يجري نصبها أو رسمها على امتداد عروس بحر العرب شرقاً وغرباً ، وهو الجهد الإنساني السخي الذي يبذله المحافظ الأمين الأستاذ عبدالقادر علي هلال ، الذي فعلاً برهن وباللموس العملي ، أنه جاء ليحفر في ذاكرة المدينة وأبنائها «إسماً» لا ينسى ولا يمكن أن تطمره آلاف السنين القادمة !!..

فمبروك لحضرموت هذا الإنجاز الأعظم المتمثل بمحافظها الأكرم .. وإلى مزيد من الجهد المعطاء في مدينة الخير والوفاء.

آفاق

من لعاب الأسد إلى فمه..!!

■.. عندما أُعلنت حركة عدم الانحياز في منتصف الخمسينات كانت أحلام المستضعفين بحجم آلامهم، وكان يبدو قطف نجوم الحرية والرفاهية أقرب وأسهل من قطاف البرتقال في بساتين العالم الثالث، وقد غطّت "الكاريزما" المبهرة لشخصيات مثل جمال عبد الناصر وجواهر لال نهرو وأحمد سوكارنو على صعوبات الواقع واستحالة الإنجاز، لذلك كانت مهمة عدم الانحياز أقرب إلى "التبشير" منها إلى التطبيق، ولا تزال حتى اللحظة مهمّة "تنويرية" تدعو إلى الخلق القويم الذي أضنى الأنبياء والمرسلين فكيف بالناس العاديين.

وقد طبّق الأقوياء آنذاك مقولة: "قولوا ما تريدون، أمّا نحن فسنفعل ما نريد"، وهكذا هو شأن القوي دائماً، أمّا الضعيف فماله غير البكاء، وانتظار الفرج من السماء، إلاّ إذا انكب على صناعة القوة، وآمن بأنه ليس أقل من غيره، وهذا يحتاج إلى العزم والحزم كما تفعل الصين حاليا وكما فعل قبلها أولئك الذين هزموا في الحرب العالمية الثانية دون أن تهزم في دواخلهم إرادة البقاء والمغالبة وطرق الأبواب الخلفية لينابيع القوة ولولا ذلك لكانوا هباء منثورا وأثراً بعد عين.

فضل النقيب

لقد أدت سياسة عدم الانحياز التي جرى تجميلها بوصفة "الحياد الإيجابي" إلى منزلقات سياسية متجاوزة لواقع "توازن القوى" الذي يحكم العالم، على طريقة صفر زايد صفر زايد صفر يساوي صفر، وقد تربّص الأقوياء لهذه الفريسة غير المتماسكة فدلف الاتحاد السوفييتي إليها بحصان "طروادة" مُعتبراً من الدول المتعطشة لسلاحه ومساعداته التي قيل فيما بعد أنها هي التي قوّضت امبراطوريته لأن العالم الثالث "بالوعة" تلهط أي شيء ولا ترد شيئاً، أمّا امريكا فقد أعلنت الحرب على الدول المارقة و "من ليس معنا فهو ضدنا" فكان التكتيك السوفييتي تعبير عن ضعف خفي مغطى بعناية فائقة ولم تتضح أبعاده سوى في حكم جورباتشوف الذي كان أذكى استراتيجي وأغبى تكتيكي، أما التكتيك الامريكي فكان تعبيراً عن قوة صاعدة واثقة من نفسها ولم تتجل أبعاده سوى في عهد جورج بوش الثاني الذي يبدو- واللّه أعلم- أنه أغبى استراتيجي وأذكى تكتيكي، ونقول- اللّه أعلم- لأن الرجل وأثواره ما زالوا يحرثون ليل نهار في حقول العالم الثالث، والعبرة بمواسم الحصاد وحسابات البيادر.

المشكلة أن الزعماء باعوا فكرة عدم الانحياز والحياد الايجابي للشعوب على طريقة "حبحب على السكين" يا أبيض يا أحمر، فأمّا من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية، وأمّا من خفت موازينه فأمه هاوية، ولذلك شردت شعوب العالم الثالث مثل الظباء داهمها "قسورة"، ويقول الصينيون إن أدهى الأسود يُسقط لعابه على الشط ثم يكمن في الحرج على الشط المقابل حيث يفر الخائفون من لعابه إلى فمه:

وإنك كالليل الذي هو مدركي
وإن خِلْتَ أن المنتأى عنك واسع

الوحدة اليمنية من مرحلة التنظير والرؤى إلى مرحلة الانجاز والتطبيق

سالم شيخ باوزير

● أجمع عدد من المؤرخين اليمنيين ذات الصلة المباشرة بالبدايات الأولى لوحدة اليمن السياسية على امتداد ثلاثة آلاف من السنين .. ألف وستمائة سنة قبل الإسلام وألف وأربعمائة سنة بعد ظهوره، فقد ذكر المؤرخ اليمني الكبير/ سلطان ناجي أن اليمن وحدة سياسية كانت تحكم من قبل أكثر من دولة في وقت واحد، وكانت هناك دولة معين ودولة حضرموت ودولة سبأ وقتبان وأوسان وكلها كانت تحكم اليمن منذ ألف سنة قبل الميلاد أي بمعنى كل دولة من هذه الدول تحكم جزءاً من اليمن وتعاصر الدول الأخرى.

واستدرك المؤرخ/ سلطان ناجي إلى أنه في القرن السادس بعد الميلاد رأينا كل هذه الدول انقرضت أو قضي عليها وظلت دولة واحدة تحكم اليمن هي دولة سبأ وريدان وحضرموت ويمنات والعرب لتهائم الجبال وكان ذلك عام ثلاثمائة بعد الميلاد وكان شمر يرعش هو الملك الذي وحد اليمن لأول مرة في هذا التاريخ وتستمر هذه الحالة إلى حوالي أربعمائة ميلادية ليأتي الملك الثاني أبكر بن يسعد الذي أستطاع أن يبقى اليمن واحدة لمدة ثلاثمائة عام.

ويشير المؤرخ في سياق رصده التاريخي لوحدة اليمن السياسية إلى تعاقب دول أخرى بعد هذه الوحدة ثم يبدأ هنا تمزق اليمن إلى أجزاء من قبل أكثر من ملك، ويأتي الغزو الحبشي والغزو الفارسي الذي يحل محله الاستعمار الحبشي ويأتي الإسلام وتوجه الوفود المدنية لمقابلة الرسول صلى الله عليه وسلم واليمن لم تعد بلداً تحكمها دولة واحدة.

وفي العصر العباسي بدأت تظهر في نهاية الدويلات الصغيرة الخاضعة للدولة الإسلامية ولاحظ المؤرخ أن الدولة الزيدية هي الدولة الوحيدة التي بقيت منذ القرن الثامن الهجري وحتى ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م تحكم اليمن.

كما يذكر التاريخ كذلك دولة آل المهدي والزريعيين في عدن وصنعاء ودولة بني حاتم ويأتي الغزو الأيوبي وهو أول غزو يحتل اليمن ويمكن الرسوليين القضاء على الدولة الأيوبية تلتها دولة الفاطميين في الجنوب ودولة الزيود لاتزال في الشمال ويأتي الطاهريون في وقت تظهر دولة ثالثة في تهامة هي دولة المماليك ويأتي الأتراك إثر انتهاء دولتي الطاهريين والمماليك إلا أنهم لم يستطيعوا، كما أكد سلطان ناجي القضاء على الدولة الزيدية التي استمرت مائة عام.

وشهد اليمن تعاقب الكثير من الدول إلا أنها لم تكن جميعها تمتلك خصائص الدولة وسماتها، ويطالعنا المؤرخ/ سلطان ناجي بمعلومات مفادها أن الوحدة اليمنية ظلت ثابتة تؤكدها الدلائل والبراهين على سبيل المثال: اليمنيون ظلوا يدافعون عن اليمن ضد كل محاولات الغزو دون أن يكون هناك أي شعور وإحساس بالإنفصال، وظلت الوحدة اليمنية قضية لابد من التسليم بها والعمل على تحقيقها وكانت البداية الصحيحة اتفاقيتي القاهرة وطرابلس لتحقيق الوحدة سياسياً وجماهيرياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وذهب المؤرخون اليمنيون/ محمد يحيى الحداد، ومحمد بن علي الأكوع، وسعيد عوض باوزير إلى ماذهب إليه المؤرخ سلطان ناجي وإن وجدت بعض المفارقات.

ومن المؤكد قوله هنا أن انتصار ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر وتحقيق الاستقلال والإطاحة بالعهد الكهنوتي الامامي المستبد والحكم الاستعماري أعطى الظروف الموضوعية المواتية لرسم الخطوط العامة على طريق الوحدة اليمنية وصولاً إلى إشراقة الحلم الوطني الكبير في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، وما تلا ذلك من تطورات هامة على طريق تعزيز مداميك الوحدة اليمنية والقضاء على المنغصات التي أطلت برأسها للقضاء على هذا المنجز الوطني العظيم الذي حقق منجزات ديمقراطية واقتصادية بدءاً بالتعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير والتداول السلمي للسلطة وإقرار الخطط التنموية والانتخابات البرلمانية والرئاسية والمجالس الشعبية المحلية .. وهاهي اليوم تطل على عامها الخامس عشر وهي حبلى بالمنجزات الاقتصادية والنفطية والأرقام المدهشة في مجالات الزراعة والأسماك والسياحة والبنى التحتية ومشاريع التربية والتعليم من الأساسي إلى الثانوي والجامعات والمعاهد التقنية، وفي مجالات البناء والتشييد والعمران الهائل والصحة العامة وعدد المستشفيات الرسمية والأهلية والانفتاح على العالم والقطاع الخاص والاصلاحات الاقتصادية كخطوة نوعية في إصلاح التشوهات في مفاصل الإدارة والاقتصاد الوطني والمالي والاجهاز على الفساد وتقويض منابعه والارتقاء بمساهمات المواطنين إلى المستوى الأفضل.

> **من المؤكد قوله هنا أن انتصار ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر وتحقيق الاستقلال والإطاحة بالعهد الكهنوتي الامامي المستبد والحكم الاستعماري أعطى الظروف الموضوعية المواتية لرسم الخطوط العامة على طريق الوحدة اليمنية وصولاً إلى إشراقة الحلم الوطني الكبير في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م،**

■ **هامش:**

● **كتاب الوحدة اليمنية/ إصدارات اتحاد الأدباء والكتّاب اليمنيين/ ١٩٨٨م..**

آفاق

فضل النقيب

من السبت إلى السبت

أحمد اسماعيل الاكوع

أحجه هذي أم خيال مجسم — رايت بها ذات العماد تدور
فقال أجل هذي الذي قلت آنفاً — (ومن حولها للواردين قبور)
فأي قبور قد رأيت وانما — مقال رواه مرجف موتور
ولم يك فيها ما اشيع بأنها — ظلام كسجن الباستيل خطير

من قصيدة للشاعر الكبير العزي مصوعي بعنوان (هذه حجة)

مدينة المكلا.. قلب ينبض بدمٍ «جديد»!

الخضر الحسني

■ أعجبني الوصف الذي جاء على لسان أحد الزوار الانجليز لمدينة المكلا، ونقله لي صديقي الفاضل.. الزميل القدير علي صالح باقي مدير عام مكتب وزارة الإعلام بمحافظة حضرموت.. الذي التقيته أثناء زيارتي الأخيرة لزهرة المدن اليمنية.. مدينة المكلا ، حيث قال الصديق الانجليزي الزائر- حسب الزميل باقي -: المكلا..قلبٌ ينبض بدمٍ جديد..

طبعاً أصاب «صاحبنا» قلب الحقيقة كأنطباع عابر، حول مدينة يجري بناؤها من جديد.. ويكفيك - أيها الزائر لزهرة المدن اليمنية، أن تلقي نظرة فاحصة قريبة، على المشروع السياحي الجمالي الأكبر، الذي من المقرر، الإنتهاء من إنجازه قبل حلول يوم ٢٢ مايو القادم.. إنه مشروع «خور المكلا» هذا المشروع السياحي التنموي العملاق- لا شك- سيضفي نقلة نوعية بارزة ومتقدمة على حاضر المدينة ، وسينقلها إلى مصاف المدن الأكثر جذباً للسياح من مختلف أرجاء العالم..

■ فتصوروا روعة الإبداع الذي رسمت ملامحه أنامل أحد المهندسين الإنشائيين من أبناء محافظة الخير الوفير ..

الروعة المجسدة في المنظر الجمالي الخلاب.. فالبحر يشق المدينة ويقسمها إلى نصفين، وعلى ضفافهما ، تتراءى - لك- مدينة المكلا وكأنها «بطرسبورج يمانية»!!

■ ليس هذا فحسب، ما لفت انتباهنا، وشدّنا إليه وجعلنا أكثر تقديراً أو إجلالا للجهود الوطنية المسؤولة والمبذولة من قبل الأخوة في قيادة المحافظة ، وفي مقدمتهم جميعاً محافظ المحافظة.. العميد عبدالقادر علي هلال وبالشراكة الصادقة والمخلصة للرأسمال المحلي «الوطني» الذي - دون شك- يعمل جنباً إلى جنب مع بقية الجهود الرسمية في إعادة رسم الملامح الجمالية البديعة لزهرة المدن اليمنية!.

■ وكزائر من داخل الوطن، أرى فعلاً، أن العيد الوطني الخامس عشر، الذي تحتضن احتفالاته - هذا العام- مدينة المكلا بتوجيهات من فخامة الأخ رئيس الجمهورية واهتمام ومتابعة دائمة ومستمرة من عدة فعاليات قيادية سياسية رفيعة المستوى والمقام.. أرى أن الأخ الرئيس القائد ، قد منح حضرموت وأهل حضرموت تقديراً واهتماماً من نوع «خاص» .. وهما التقدير والاهتمام ، اللذان يوليهما فخامته لكل مدن وأهل اليمن دون استثناء..

■ نعم، المكلا.. قلبٌ ينبض بدماء نظيفة «متجددة» فها هم أبناء الوطن من مختلف محافظات الجمهورية يشاركون بصورة تدعو للاعتزاز بهذا الجهد الإنساني الوطني النابض حباً لهذا الجزء الغالي من الوطن اليمني..

فالمكلا.. قلب الوطن النابض حباً وصدقاً واخلاصاً لكل أبناء يمن الـ٢٢ من مايو الأغر..

■ المكلا.. الحضن الدافئ الذي يتسع رحابة وحناناً وسماحة ونبلاً لكل زوّارها الكرام، ليس فقط، من أبناء الوطن، بل ومن كافة أقطار وأمصار ، وأنحاء واصقاع المعمورة على حد سواء..

■ فزوروا المكلا.. ولا تنسوا نصيبكم من الاستمتاع بمشاهدة «خورها» العملاق.

الدور الروسي

عبدالعزيز الهياجم

■ كان اللافت في زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للمنطقة هو أنها الأولى لرئيس روسي منذ ٤٠ عاماً، والأمر الثاني أن دعوته لعقد مؤتمر دولي حول السلام في منطقة الشرق الأوسط قوبلت بصد أمريكي وإسرائيلي.. أما النقطة الثالثة فهي أنه عند وصوله إلى مقر الرئاسة الفلسطينية في رام الله فقد فضل أولاً وضع إكليل من الزهور على ضريح الرئيس الراحل ياسر عرفات والانحناء تقديراً لرمز النضال الفلسطيني.

وبحساب فترة الأربعين عاما يظهر أن الزيارة التي قام بها الرئيس السوفيتي خروتشوف في مطلع الستينيات لمصر وحضوره مع الزعيم الراحل جمال عبدالناصر تدشين السد العالي في اسوان وهو المشروع الذي رفض الجانب الأمريكي تمويله هي آخر زيارة لزعيم سوفيتي إلى المنطقة ولهذا دلالاته في أن السنوات التي خلت تلك الزيارة وحتى تفكك المنظومة السوفييتية شهدت زيارات للرؤساء الأمريكيين للدول الحليفة وغياب سوفيتي على هذا المستوى عن ساحة حلفائه.

هذا الأمر بالتأكيد هو مجرد نقطة لاتلغي حقيقة أن موسكو كان لها حضورها القوي في المنطقة من خلال البلدان التي تنتمي إلى المعسكر السوفيتي أو الاشتراكي وتحصل منها على دعم في مختلف المجالات.

كما أن التوازن الذي كان قائماً على الساحة الدولية آنذاك أصبح بالنسبة للمنطقة وللعرب- تحديداً- شيئاً يمكن البكاء على أطلاله بالنظر إلى التغيرات التي طرأت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وبروز القطب الأحادي المتفرد ومصطلح النظام الدولي الجديد.

وربما نحن في اليمن الاستثناء الوحيد الذي استفاد من تداعيات انهيار المنظومة الاشتراكية والتي أعادت حسابات كثيرة صبت جميعها في صالح إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في مثل هذا الشهر من عام ١٩٩٠م.. ومع ذلك نحن جزء من الأمة العربية ولدينا الشعور ذاته فيما يتعلق بتأثيرات اختلال التوازن الدولي على ساحتنا وقضايانا وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وإحلال السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة.

النقطة الثابتة المتعلقة بالدعوة التي أطلقها بوتين بشأن مؤتمر دولي حول السلام في الشرق الأوسط تستضيفه موسكو وما قوبلت به من رفض أمريكي واسرائيلي جعل بوتين يصرح بأن مثل هذا المؤتمر سيكون على مستوى الخبراء، جعلت الأمر بمثابة بالونة اختبار للتأثير الروسي والدور الذي يلعبه من خلال اللجنة الرباعية لجهة تنفيذ خارطة الطريق أو على مستوى قضايا المنطقة ككل.

وهذا يعني أن على روسيا كما على فرنسا وألمانيا وهي الدول التي كان لها موقف من الحرب على العراق وهو موقف لم يحل دون حدوث ما حدث وظل مجرد التزام أدبي لا أكثر كما أنها التي تسعى إلى لعب دور أكبر فيما يتعلق بقضية السلام في الشرق الأوسط وحديثاً مجاراة الجانب الأمريكي فيما يتصل بتحديات الإصلاحات والديمقراطية أن تتحفز أكثر لمقتضيات ومتطلبات هذا الدور في ظل الوقائع المشهودة على الساحة الدولية والتي تجعل المرء يعتقد بأن مائة في المائة وليس فقط خمسة وتسعين في المائة من أوراق اللعبة بيد أمريكا.

والأمر الثالث المتصل بقيام بوتين أولاً بزيارة ضريح الرئيس الراحل ياسر عرفات قبل البدء في المباحثات مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس وهي الرسالة التي أراد من خلالها التأكيد على أن روسيا كانت تنظر إلى عرفات على أنه رئيس شرعي ومنتخب وذلك على عكس الموقف الأمريكي في السنوات الأربع الأخيرة.. فهي لفتة تحترم حتى وإن كان الرئيس الراحل أحوج كثيراً إليها وهو حياً ومحاصراً ينتظر من أشقائه وأصدقائه زيارات تكسر ذلك الحصار.

وكل ذلك لايعني بالضرورة أن المنطقة لم تعد تراهن على هكذا أدوار بل على العكس لازالت بلدانها وبالذات في العالم العربي تنتظر دوراً روسياً ودوراً أوروبياً قوياً وفاعلاً جنباً الى جنب مع الدور الأمريكي.. وهي رغبة مشتركة تحتاج الى مزيد من الانضاج والعمل المشترك.

افريقيا بوابة العرب الجنوبية للتنمية والاستثمار

● محمد محمود عثمان

□ .. تعد افريقيا البوابة الجنوبية للعالم العربي خاصة للعرب الافارقة باعتبارها الامتداد الطبيعي للدول العربية من الشمال الافريقي حيث تتمتع القارة بأراضيها البكر وأسواقها الشاسعة وحاجتها إلى التنمية وهذا ما دعا قادة افريقيا إلى اطلاق مبادرة النيباد للتخلص من الثلاثية القاتلة المتأصلة في دول القارة المجهولة او السوداء كما اطلق عليها والمتمثلة في الفقر والجهل والمرض.

والتي بدأت من أجلها الدول التي وقعت على مبادرة النيباد للتنمية العمل بداية من مجالات الزراعة والصناعة وجذب الاستثمارات وتوجيهها إلى قطاعات التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات لاستحداث صناعات حديثة والارتقاء بالصناعات القائمة إلى جانب التنمية الزراعية لارتباطها بالأداء الاقتصادي حيث تمثل مخرجات القطاع الزراعي ما يقارب ٣٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي الافريقي مع معاناة افريقيا من حجم الديون الخارجية التي تؤثر على معدلات النمو بها.

وقد حددت النيباد الخطوات المستقبلية للقارة من خلال تخفيض عبء الديون والتعاون مع دول مجموعة الثماني الصناعية في مواجهة العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة ان هناك توجهات غربية واسرائيلية للنفوذ إلى القارة لاستغلال مواردها الطبيعية والتمركز في عدد من المواقع الغنية بهذه الموارد في ظل غياب الدور العربي والتواجد الفاعل في المنطقة وتوجه الاستثمارات العربية إلى اوروبا وامريكا وقد يكون ذلك منطقيا مع وجود الصراعات الافريقية وغياب الديمقراطية في اغلب الاحيان وان لم يكن جميع دول القارة.. الا ان منظومة الأمن في الدول العربية الاسيوية والافريقية ترتبط بالأمن الافريقي وتفاقم الصراعات الداخلية والحدودية التي تتحول في أوقات ما إلى صراعات اهلية دموية تهدد بالتدخل الاجنبي وتشجعه في ذات الوقت حتى ان بعض النظريات والآراء ترشح القارة لاستمرارها كمسرح للصراعات والخلافات التي تدور في حلقة مفرغة من الحروب حتى ان المساعدات الانسانية والفنية التي كانت تقدمها الدول المتقدمة لبعض دول القارة تقلصت بعد أن تحول معظمها إلى دول شرق اوروبا والاستثمارات الاكثر استقراراً مما اثر على حجم الانتعاش الاقتصادي والاستثمارات بالقارة.

وعلى ذلك فإن مستقبل التنمية في القارة ما زال غامضا في ظل تيارات العولمة التي سوف تتهمش معها الاقتصادية الهشة او الضعيفة الا ان العلاقات العربية الافريقية التي تنطلق من مواريث تاريخية وجغرافية ايضا لابد أن تعزز نماذج ما بين هذه الطبيعة الممتدة بتضاريسها وتكويناتها المختلفة التي تجعل منها كيانا متكاملا تحدده المصالح المشتركة لأبناء القارة والتهديدات الخارجية ومطامع الآخرين الظاهرة والباطنة مما يحتم على الدول العربية وجامعتها سرعة البحث عن آليات لاستراتيجية جديدة للتقارب مع افريقيا ووضع قاعدة معلومات حديثة عن دول القارة ووضع تصور عربي شامل حول أهداف الجانب العربي وخططه للتعاون مع الدول الافريقية بداية من دول الجوار كمرحلة أولى من منطلقات أمنية واقتصادية ثم وضع التصور حول القضايا والمواقف السياسية التي يجب استثمارها لتحقيق الأهداف والخطط العربية على المستويات الثنائية:

أولا: حتى يتم توطيد وتعزيز الروابط والعلاقات التجارية والاقتصادية.

ثانيا: تمهيدا لوضعها في إطار اكبر وأشمل يضم دول القارة وقد سبقنا الاتحاد الاوروبي في تجربة ضم دول الجوار التي يعتبرها اقل نموا وتقدما إلى الاتحاد الاوروبي واعتبارها عمقا اقتصاديا ضروريا ومن هنا فإن ما يحدث في افريقيا من صراعات وتمزقات لم تنشأ من فراغ بل انها اعمال مخطط لها حتى تظل القارة بمواردها الطبيعية والبشرية في إطار الهيمنة الاجنبية وهذا ليس له أثر سلبي على الجنوب الافريقي فقط بل على الشمال الأفريقي العربي والجانب الاسيوي العربي ايضا ولاسيما ان اسرائيل قد سبقت الدول العربية في تطوير علاقاتها مع اغلب الدول الافريقية وخاصة التي تعد امتدادا لحوض النيل ومنابعه تحسبا من عمليات الصراع القادم على المياه التي سوف تتبع الصراعات القائمة على النفط وهذا سيهدد الاستقرار والأمن العسكري والاجتماعي لدول القارة لذلك يأتي من الأهمية بمكان ضرورة التواجد العربي القوي والفاعل في القارة التي يرتبط مستقبلها بمدى التعاون بين الجانبين العربي والافريقي نتيجة للقرب المكاني والجغرافي الذي يسهل إقامة المشاريع المشتركة التي تؤمن جانبا من احتياجات السوق العربية الافريقية ثم بتنسيق الجهود والمواقف بما يخدم القضايا السياسية والاقتصادية من خلال التجمعات الاقتصادية المختلفة مثل المبادرة الجديدة للتنمية في افريقيا التي اطلق عليها النيباد حيث تمثل عملية التنمية في افريقيا معضلة أساسية أمام ابنائها برغم توافر الثروات الطبيعية والموارد المائية والارض الزراعية الأمر الذي انعكس على شعوبها ومحاصرتها بالفقر والجهل والمرض لأن القارة في حاجة إلى ان نعوض سنوات التخلف التي عاشتها ردحا طويلا من الزمن ومن ثم اثرت على طبيعة التنمية في الدول العربية المجاورة باعتبار أن النمو او التخلف الاقتصادي والاجتماعي يتمدد افقيا في الحيز الجغرافي الواحد حتى مع وجود العوائق الحدودية او السياسية وسوف يبدو ذلك جليا في عصرنا الحديث من خلال تفاعل الاقتصاديات النامية مع الاقتصاد العالمي بقدر ما تملك من مقومات اقتصادية قائمة على أسس قوية ومتينة لا تعتمد على المساعدات والمعونات التي تقدمها الدول الكبرى والتي تستنفد في عمليات استهلاكية بعيدة عن الاستثمار الحقيقي الذي يعطي قيمة مضافة لاقتصادية القارة خاصة اذا ظلت دول اوروبا مستمرة في فرض القيود على الهجرة من الجنوب إلى الشمال الأمر الذي يزيد من حجم معاناة ابناء القارة ومن بينهم الدول العربية في البحث عن عمل ولعل في المساحات والغابات الأفريقية وصحاراها ومناجمها الغنية بالكنوز متسعا للباحثين عن العمل والمستقبل باعتبارها بوابة العرب الجنوبية للدخول إلى العصر القادم.

التجديد مناط بالتعليم

حاتم علي المهدي

إدراك تام يجعلنا جميعاً نؤمن وبشكل جلي بأن التعليم هو من يصنع الحياة، ويصنع منها واقعاً جديداً يجعل المجتمع -أياً كان -أكثر تقدماً يخطو بثقة نحو آفاق رحبة في حركة الحياة المتجددة..

ومن هنا نلاحظ بل وندرك أن هناك حقيقة ثابتة بمقدورها أن تصنع الحياة ألا وهي التعليم الحقيقي وعندما نقول الحقيقي فإننا نعني به التعليم القادر على أن يضيف جديداً في حاضرنا.

وإذا عُدنا إلى الواقع التربوي فإننا نرى الجميع في الميدان مُعلماً يعلم وطلاباً يتلقون المعارف..

وبموازاة ذلك يظهر التقصير من الجميع سيما الأسرة إذ أنه لا يوجد سوى القليل من الأسر تحرص على السؤال عن أبنائها بصورة مستمرة كون المتابعة تسهم في بناء الطالب بناء متكاملاً وشاملاً ..

هناك أسر تأتي إلى المدارس بشكل يومي لكن ليس غرضها السؤال عن التحصيل العلمي لأبنائها إنما يقتصر سؤالها عن المشاكل اليومية لأبنائها مع أقرانهم..

طبعاً ليس المجتمع مكوناً من هؤلاء فقط فهناك أناس زاد الله من أمثالهم يفيدون العملية التربوية فالمطلوب من ولي الأمر الإطلاع ومتابعة أبنائه متابعة دقيقة لكننا نرى معظم أولياء الأمور من يقوم بالتوقيع الجاف على دفتر تقييم أداء الطالب دون أي ملاحظة مفيدة ومنهم من يكون رأيه إيجابياً رغم ما يحمل من قسوة كهذا مثلاً:

«تم الإطلاع على نتيجة الطالب، ووجدنا تقصيراً من قبلكم في متابعة الدفاتر، وتدنى مستوى الطالب في الفترة الأخيرة رغم إسهام الجميع في المتابعة للدروس أولاً بأول شاكرين تعاونكم ووفقكم الله ..انتهى».

ومن أولياء الأمور من لا يكتب حرفاً حتى إذا كلف نفسه بالكتابة فإنه يقوم بالتوقيع ، يخيل له أنه يقوم بالتوقيع على معاملة إدارية..

وإذا أصر عليه أحد ممن يعتقد أنه يفهم في عمل ملاحظة ما فإنه يرد بالعامية [ما يشتو مني بهذي المدرسة كل يوم زلط .. زلط..] وإذا عملنا تصوراً بسيطاً لمقدار ما يسلمه ولي الأمر للمدرسة الحكومية فإن المبلغ سوف يصل إلى خمسمائة ريال في السنة كرسوم اختبار وتسجيل..

إذاً هناك عدم إدراك لرسالة التعليم من قبل المجتمع نفسه أو لنقل بعض من يعيشون بيننا وبسبب ذلك يغيب الأمل المرجو من التعليم في تغير الحياة إلى الأفضل..

فمطلوب إذاً عمل أشياء كثيرة لجعل المجتمع نفسه يسهم في الحرص على تعلم الأبناء ما لم فإننا سوف نخطو ببطء في ظل عالم يتطور من حولنا فما إن تنتهي الساعة حتى يفاجئنا العالم بجديده فلم يعد التعليم تلقياً واستماعاً..

فقد تغير ليصبح معلماً يعلم لينتج واقعاً جديداً يعين المجتمع على تخطي الصعوبات..

أفاق

آخر الليل تأتيك الدواهي..!!

■ بدأت أمس في قصر ضولة بهجت العثماني التاريخي بمدينة استطنبول التركية أعمال اللقاء الرسمي الثامن لوزراء خارجية دول الجوار العراقي وهي إيران والأردن والكويت وسوريا والسعودية وتركيا إضافة إلى مصر والبحرين.

ومن يتأمل في نتائج اللقاءات السبعة السابقة التي افتقدت الدهشة وسقطت في الاعتيادية التي لا طعم لها ولا لون يكتشف أن أوراق جميع هذه الدول محترقة وأن قصارى جهدها لن يخرج عن ابداء حسن النوايا تجاه المحتل الأمريكي، الذي ضرب في كل الاتجاهات منذ سقوط بغداد معلنا بوضوح مدجج أن من ليس معنا فهو ضدنا.

المفارقة الكبرى في هذه اللعبة المتوحشة ان استقرار الأمريكيين في العراق لا يخدم أيا من هذه الدول بل أن دولا مثل إيران وسوريا تتوقع مصائر مماثلة لمصير العراق إذا ما استرد المارينز انفاسهم ووطدوا أقدامهم، ورفعوا أعلامهم على القواعد، لذلك فهي تحضر اجتماعات دول الجوار من باب سد الذرائع ليس إلاّ، وحتى لا يفوتها الانصات إلى الكلام الذي لا يقال.

فضل النقيب

ويبدو أن وراء الاجتماعات التي تجرى على الطاولات وتتكلم ساكت "على حد تعبير اخواننا السودانيين" تجرى لقاءات ثنائية وثلاثية في الهواء الطلق وتحت أشجار الزيزفون للتنفيس عما في القلوب وتقويم المواقف بعيداً عن أجهزة التنصت وعيون الأقمار الاصطناعية التي تحصي الأنفاس.

والعراق الذي يفترض أن الاجتماعات تخصه وتخص كل من يخصه يبدو مثل الأطرش في الزفة.. فلا أحد يعامل مندوبه على أنه مندوبه إلا من باب الشكليات والمجاملات ذلك ان كوندوليزا رايس هي الحاضرة والآمرة والناهية، فإن لم تحضر بجسدها فإن لها سبعة أرواح في أجساد أخرى، وربما لذلك اعتذر رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري عن حضور الاجتماع لأنه لا يريد أن يكون اسمه في الحصاد ومنجله مكسور على حد المثل العراقي الشائع.

ثم كيف ينتظر الحلول من دول الجوار وهو يشتكي منها على وجه الخصوص ولكل منها حساباتها ومخاوفها التي تختلف عن جلساتها على المائدة.

وقد صرح دبلوماسي تركي كبير رفض الافصاح عن اسمه ان الاجتماع سينجم عنه تأكيد الدعم للعملية السياسية في العراق ودعوة إلى إشراك الطائفة السنية في صياغة الدستور في المرحلة المقبلة عقب تشكيل الحكومة.

وهذا ليس بخبر وليس بسر حتى يختفي المسؤول التركي ويستعفي من الظهور مختبئا خلف طاقية الاخفاء فما من دولة تعارض العملية السياسية جهرا والطائفة السنية ليست ممنوعة ولكنها ممتنعة لأسباب تخصها وتخص دول الجوار، وبالمفيد المختصر فإن المواقف من العراق أصبحت تدار في الظلام وآخر الليل تأتيك الدواهي، كما يقول أهل اليمن.

كتابات العالم الثالث!!

● كنت في حفل رياضي أقامته إحدى السفارات الأجنبية ورغبت في مقابلة قصيرة مع الملحق الثقافي ،ولو لدقيقة واحدة إلا أني هربت من تلك الفكرة .. فأنا ومن خلال تجاربي السابقة والآنية مع العقل الأوروبي أدركت أنهم يتعاملون مع «العربي» بمفردات يحفظونها غيباً- متخلف - فوضوي لا يهتم.. ولا يحترم.. وهو »..

بل وينظرون إليه نظرة «...» ولم يكن موقفي إلا ترفعا على استكباره وهذا الكلام ليس من تأليفي إنه واقعنا.. وأنا لست فرحاً به ولا بصدد الدفاع أو التأييد فنحن العرب أدرى بحالنا ومدى تخلفنا عن دروب التقنية الحديثة في الفضاء والأرض والمواصلات وفي السلوك العام وطبعاً ليس تعميماً على جميع الناس.

حسين جمال البكري

ونحن في عالمنا الثالث بغض النظر عن الأمكنة والأسماء والجنسية أو الديانة هل نحن مرتاحون وشبعانون وجميع حقوقنا كمواطنين محفوظة ومحترمة أمام القانون العادل الذي هو فوق الجميع بدون انحياز أو مجالة أو تعصب أو لمن يدفع أكثر !!

هل نحن في بلدان العالم الثالث راضون عن أنفسنا وعن مستقبلنا ومستقبل أطفالنا وطموحاتنا في بناء عالمنا من جديد وحسب قاعدة« الرجل المناسب في المكان المناسب» عالم ثالث حر نظيف من القهر والجوع عالم محكوم بالحرية والأمان والعدل غير مستنزف بقوانين الرشاوى الاذلالية!!

نعم ما أحوجنا في عالمنا الثالث أن نعيد بناء شعوبنا على أسس من التربية الصحيحة تربية الإنسان على الصدق والأمانة وحب الوطن حباً صادقاً من خلال احترامه والحفاظ عليه آمناً ونظيفاً ومتقدماً في جميع مجالات التكنولوجيا الحديثة. وطناً رائعاً متحضراً يبني ولا يهدم .. وهل يكون ذلك إلا باحترام العلماء والمبدعين المتميزين إلا باحترام المبدعين في الآداب والفنون والعلوم لا في تجويعهم وقهرهم من قبل أولئك الجهلة «تجار العملة والكرامة» الجالسون في مواقع رفيعة ليست من حقهم ولا من حق شهاداتهم العليا المزورة .

وهل بالامكان بناء أوطان العالم الثالث بناء حديثاً طالما ان العباقرة فيه والمبدعين من أبنائه يعيشون حياتهم في البحث عن الامان وأجرة بيت الإيجار وعن رغيف الخبز أو عن «الحذاء» أي حذاء يستر أقدامهم الشاحبة من شدة المرض أو الخوف من أن يقذف بهم فقرهم فوق أرصفة التشرد والجنون..

في اليوم الأول من ندوة "الاصلاحات خلال ١٥ عاماً"

٤ أوراق عمل حول الاصلاحات الدستورية والسياسية ودور منظمات المجتمع المدني في التطور الديمقراطي باليمن الموحد

صنعاء/سبأ

وأكدت ابو اصبع على أهمية ان توسع مؤسسات المجتمع المدني من نشاطها ليشمل كافة المناطق الريفية بدلا من تركزه في المدن الرئيسية فقط وان تطور من بناها المؤسسية من خلال انتظام اجتماعاتها ودوراتها الانتخابية واعتماد الحوار والأساليب السليمة لحل الخلافات والاحتكام للنظم واللوائح وضمان أكبر قدر من الشفافية والمحاسبية.

عقب ذلك فتح الاخ عبدالملك المخلافي عضو اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري عضو مجلس الشورى باب المداخلات مشيدا في حديثه بالمبادرة التي تبنتها وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ في تنظيم الندوة واختيار موضوع الاصلاحات الذي جاء متزامنا مع الاحتفال بالذكرى الـ١٥ للوحدة.

وقال ان الاصلاح الشامل ارتبط بقضيه الوحدة اليمنية وهو أمر يجب ان نتذكره باستمرار حيث انطلقت في ٢٢ مايو ٩٠ عملية الإصلاح مشيرا إلى أهمية البحث في قضية الإصلاحات بصورة اعمق واشمل يمكن من خلالها تجاوز الاختلالات والشروع في إصلاح شامل وفي مقدمته الاصلاح السياسي . وأوضح المخلافي ان مثل هذه الندوة يمكن ان تساعد القوى السياسية بما ستطرحه من آراء محررة من الصراعات الحزبية قد تساعد بعد ذلك الحزبيين في حوارهم والاستفادة من آراء فكرية وسياسة مجردة من المواقف الحزبية المسبقة وعبر عن امله في ان تكون الأوراق المقدمة والمداخلات مثرية لقضيه الإصلاح التي هي المطلب الملح والضروري الذي يجب ان يكون محل اهتمام كل القوى السياسية وفي مقدمتها رجال الفكر والاقتصاد والقانون .

الاخ عبدالله المقطري عضو مجلس النواب أوضح في تعقيبه على ورقة الإصلاحات الدستورية ان الورقة خلت من الحديث عن المستقبل ولم تتطرق إلى أهمية التعديلات الدستوريه المستقبلية مثل إصلاح النظام الانتخابي وفق القائمة النسبية كما لم تتطرق إلى قضية إصلاح النظام السياسي مشيرا إلى ان هاتين النقطتين اساسيتان واغفلتهما الورقة ونوه إلى ان التعديل الثاني للدستور غير من الاتجاهات الاقتصادية للدولة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

الاخ أنيس حسن عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني عبر في مداخلته عن تقديرة لمبادرة وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ لتنظيم الندوة وقال ينبغي علينا التعامل معها بعقلانيه وبدرجه كبيرة من المسئوليه سيما وان الموضوعات المطروحة في الندوة بحاجة إلى مساهمة ثثري الأفكار الواردة فيها وقال معقبا على ورقة الاصلاحات الدستورية ان دستور دولة الوحدة حاول قدر الامكان ان يوفق بين دستورين لنظامين كانا متعارضين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا قبل الوحدة .. ورغم انه كان هناك حاجة لتعديل الدستور بعد إعلان الوحدة إلا ان كل طرف في المعادلة السياسية آنذاك تعامل مع القضية من منظور ضيق وكان كل طرف يريد ان يعدل الدستور وفق وجهة نظره .

الدكتورة رؤوفة حسن الشرقي رئيسة مؤسسة تخطيط برامج التنمية الثقافية لفتت في مداخلتها إلى أن هناك قوة ثالثة مستقلة تكون مع الحكم عندما يحسن ومع المعارضة عندما تكون على حق مشيرة إلى ان ورقة الاصلاحات الدستورية كانت موالية للحكم كونها قدمت لونا أبيض في شان الإصلاحات الدستورية خلال ١٥ عاما في حين لم تتوفر في الندوة ورقة اخرى معارضة تتحدث عن لائحة فساد دستوري على حد تعبيرها .

وأوضحت الدكتورة الشرفي ان بعض التعديلات الدستورية اضرت بالبعض وخاصة في المادة التي جرى تعديلها وتم على أساس ذلك التعديل الغاء المساواة وكذا الغاء المواد التي تمنع التمييز على أساس الجنس.

واضافت: اعتقد ان الندوة بحاجة إلى ورقة مغايرة تمثل المعارضة في هذا الجانب او تمكن المشاركين من طرح وجهات نظرهم مكتوبة عن الاصلاحات الدستورية خلال الـ١٥ عاما.. التي لم تكن كلها إصلاحات بل فيها بعض الإصلاحات ولم تكن اصلاحا كاملا.

محمد يحيى الصبري رئيس الدائرة السياسية في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصر اعتبر في مداخلته ان الموضوع ليس موضوع موالاة ومعارضة بل يتعلق ببحث قضية تعيشها الدولة والمجتمع وتتعلق بالاصلاحات الدستورية في اليمن. وقال ان مفهوم الإصلاحات الذي نتحدث عنه غير واضح في الورقة ولذلك جاءت الورقة مركزة على مفهوم يتعاطى مع الاصلاحات وكأنها تعديل الدستور بالإضافة او الحذف ..وهذا ليس مفهوم الاصلاح. بل نتيجة من نتائج اتفاق الناس حول اصلاح معين . واكد الصبري ان الورقة ركزت على موضوع التعديل لكنها لم تركز على موضوع الاصلاحات.

الباحث علي العبسي.. لفت في مداخلته إلى العلاقة بين اية إصلاحات والوعي المجتمعي بالحاجة إلى الاصلاح الدستوري مشيرا إلى ان الاصلاح الحاصل اشبه ما يكون بمنحة من السلطة إلى الناس بينما يفترض ان يكون هذا عمل المعارضة. وقال ان السلطة اذا امتلكت تقرير احكام الدستور او التنقل من مواده يكون لديها أسباب مشروعة او غير مشروعة فيما المعارضة مستسلمة لفكرة ان الدستور لاقيمة له ولا مشروعية له مادامت السلطة لم تمنحه هذه المشروعية في حين ان الدستور يمتلك قوة ذاتية . طه الهمداني وكيل وزارة الخدمة المدنية .. لفت في مداخلته إلى ان ورقة الاصلاحات الدستورية كان يجب ان تركز على موضوع النظام (سياسي ام برلماني) كون الحكومة وضعته في المنتصف والبرلمان كذلك .

وقال ان الانتخابات في اليمن عموما تعطي حرية للشعب في أن ينتخب رئيس الجمهورية فيما لا تعطي هذا الحق للناس في انتخاب المحافظين في المجالس المحلية وهو المنصب الذي يتم شغره عن طريق التعيين ..وهذه فيها تعطيل لجوهر عملية المشاركة الشعبية أو أن الشعب يختار من يحكم.

الصحافي حمود منصر مراسل وكالة فرنس برس ..اعتبر ورقة الاصلاحات الدستورية بانها تكريس للماضي لانها تحدثت عن تجربة ١٥ عاما من عمر الوحدة ولم تتطرق للمستقبل.

وقال: يجب ان نفرق بين الاصلاحات الدستورية كاصلاحات سواء كانت ايجابية ام سلبية ومدى تطبيق الدستور.

وفي شأن الانتخابات الرئاسية قال ان اليمن قفز قفزات كبيرة في هذا الموضوع بنص الدستور على وجود اكثر من منافس في الانتخابات الرئاسية .وتحديد فترة دورتين انتخابيتين للرئيس كما اقر الدستور اليمني التعددية السياسية وهذا منجز كبير يعرفه الذين عاشو في الماضي معاناة الشمولية. وأضاف منصر .. ان الملاحظ ان الحزبيين مثل الدكتور انيس حسن والأستاذ محمد الصبري يطالبوننا ان نكون موضوعيين وحياديين وان لا نتحدث في هذا المجال الا بكوننا مثقفين باحثين واتمنى أن نكون موضوعيين وباحثين بغض النظر عن كوننا في السلطة او المعارضة لانهما وجهان لنفس العملة.

وفي ختام اعمال الجلسة الأولى للندوة لخص رئيس الجلسة الاخ عبدالملك المخلافي المداخلات بالتاكيد على ان المجتمعات تحتاج للتفاعل الدستوري مشيرا إلى ان اليمن تعيش تجربة وتحتاج إلى المزيد من الخطوات حتى تصل إلى ما تريد .

وقال ان البحث في هذا الموضوع يحتاج إلى نقاشات ومداولات كثيرة مشيرا إلى أهمية التفريق بين التعديل الدستوري والاصلاحات باعتبار أن الاصلاحات تعني التقدم دائما إلى الامام .

واضاف ان هناك قضايا لم تذكر في ورقة الاصلاحات الدستورية وبعضها ذكرت بالإشارة مثل موضوع تحديد واقعية النظام السياسي رئاسي برلماني وموضوع انتخابات المحافظين في المجالس المحلية والنظام الانتخابي مؤكدا على ضرورة الحوار والنقاش في شأن الاصلاح الدستوري .

وفي نهاية الجلسة الثانية فتح الدكتور/احمد الكبسي رئيس الجلسة باب المداخلات والتعقيبات .. وأثنى على مبادرة وكالة الأنباء اليمنية سبأ لتنظيم هذه الندوة الهامة بالتزامن مع احتفالات بلادنا بالعيد الوطني الخامس عشر.

ولفت إلى أنه ليس بالغريب على الوكالة ان تتبنى مثل هذه الندوة في معناها خمسة عشر عاما من الاصلاحات السياسية والاقتصادية في وقت نجد الكثير من الدول وخاصة في منطقة الشرق الاوسط تتجه الى هذه الاصلاحات التي كانت اليمن قد بدأت بها منذ خمسة عشر عاما مضت وهذه الاصلاحات مستمرة ولا ينكر ذلك الا من لا يرى بعين جريئة واضحة من ذوي النظارات السوداء. وقال الاصلاحات شهدتها البلاد منذ اعادة تحقيق وحدة الوطن التي مثلت مقدمة الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي تبنتها اليمن ولم تفرض من الخارج وهي الاصلاحات التي تشهدها المنطقة.

واضاف: جاءت الاصلاحات في اليمن فتبناها اليمنيون في زمن كان العالم فيه يتجزأ . وكان الاصلاح الاكبر تبني الديمقراطية والتعددية السياسية كأساس للحكم . وتحدث عن تطور النظام السياسي في اليمن .. معتبراً ذلك مصلحة للجميع وان اختلفت المصالح واختلف الرأي، ولكن الثابت ان اي تطور يشهدة النظام هو في مصلحة الوطن باكملة .

وقال كما لاحظنا ديناميكية التغيير منذ عام ١٩٩٠ الى يومناهذا ومأطرح عنها من شهادات محلية فضلا عن الشهادات الدولية التي تحدث العديد منها عن نجاحات اليمن في هذا الجانب اكثر مما كتبه اليمنيون انفسهم وهي شهادات يجب ان نضعها في ميزان المصداقية وميزان العدالة .

واضاف: والآن وجدنا الدكتور جلال ناقش جانب من جوانب التطور والتغييرالذي يشهده النظام السياسي كما نعرف ولا نستطيع ان نغفل الكثير من الامور التي تشهدها بعض البلدان في المنطقة من مطالب لتحديد فترة رئاسة الدولة شهدناه في اليمن عام ٩٤م ونقر جميعا ان المبادرة لم تات من مجلس النواب ولا من احد وانما اتت من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح نفسه .

الأخت الاعلامية جميلة علي رجاء قدمت تعقيبا على ورقة الدكتورة بلقيس ابوعصبع نوهت في مستهله بما تضمنته الورقة من استعراض للمجتمع المدني عالميا ومحليا . وقالت لكننا نحتاج الى تقييم مؤسسات المجتمع المدني في اليمن وهذا الموضوع ليس سهلا ولا بالامر اليسير . ولا نستطيع ان نؤسس لا نطلاقة جديدة للوحدة اليمنية في هذه الندوات الا اذا كنا فعلا نصدق القول قلبا وقالبا بان لدينا اللبنة الحقيقة والمتمثلة بالتقييم الذي يحتاج الى فترة زمنية وفريق متخصص .

وقالت اما بالنسبة لورقة الدكتور جلال فقد تضمنت جزءاً من واقع وهو التقييم . ولكننا بحاجة الى التعمق اكثر لمزيد من الحقائق بما يساعدنا على تحقيق المزيد من الاصلاحات لخدمة العملية الديمقراطية وخدمة ابناء هذا الوطن.

واكد الاخ عبد السلام الأثوري رجل اعمال على أهمية هذه الندوة لدراسة الاصلاحات السياسية والدستورية . مشيرا الى أهمية التعمق من خلال الدراسات للمحتوى الاساسي للتجربة اليمنية أكثر من التركيز على اطارها الخارجي لتقييم الواقع وما هي النتائج التي حققها الواقع للارتقاء بالمجتمع اليمني وصولا الى النتائج المستهدفة بشكل أو باخر .

وقال: المشكلة الاساسية اعتمدنا في كثير من الاجراءات والاصلاحات بنفس المنظومة الشمولية القديمة التي لم تتغير فالتغيير جاء نتيجة لسياسات ولتشريع الاطار الدستوري.

واضاف قائلا: ربما الاصلاح لم يتحقق بشكل متراكم اكثر فكان يذهب الى نقطة معينة ثم يتراجع الى نقطة ما قبل الاصلاحات وربما الاصلاحات السياسية التي استعرضها الدكتور فقيرة ضمن تطورات الاصلاحات السياسية ربما كان هناك تراجع في بعض الجوانب وفق تقييمات بعض السياسيين وخاصة عندما بدأت الاصلاحات السياسية أو الاصلاحات الدستورية تقلص فاعلية بعض أوجه النشاط السياسي وفي مقدمة ذلك طول فترة بقاء بالسلطة التشريعية مما قلص فكرة نمو هذا النشاط وهذه العملية السياسية بشكل افضل.

وقال فيما يتعلق بالتجربة فانها قاصرة بشكل أو باخر فالجانب المؤسسي لم يكن الجانب الاساسي في الاصلاحات بالتالي كلما نظرنا في الاصلاحات الدستورية لم نجد له الوعاء الاساسي الذي يخلق من خلاله النتيجة الفضلى.

الأخ محمد الصبري رئيس الدائرة السياسية في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري تناول في مداخلته على ورقة الدكتور/ جلال اهمية هذه الندوة لتقييم الإصلاحات السياسية في اليمن خلال خمسة عشر عاما من الزمن وهو عمر ليس بالقليل في عمر الشعوب وخصوصا في عصرنا الراهن .. متسائلا اين نقف اليوم فيما يتعلق بالتعددية الحزبية .. وهل هناك تعددية حزبية اليوم في البلد ام ان هناك حزبا واحدا فقط ولفت الى ان الانتخابات وسيلة للاستقرار وليست وسيلة لعدم الاستقرار .. ثم تطرق الى الحديث عن السلطة التشريعية متسائلا عن مدى قوة السلطةالتشريعية في هذا البلد وكم تستطيع ان تحاسب وتراقب وتصنع القوانين الصحيحة مشيرا الى ان التجربة التشريعية تحتاج الى تركيز شديد لانها المخرج الوحيد من الانقلابات ومن الاضطرابات في اي بلد.

فيما قدم ثلاثة أسئلة على ورقة الدكتورة بلقيس تساءل في أولها عن علاقة مؤسسات المجتمع المدني حول المال مضيفا ان هناك ثلاث علاقات تحتاج الى التنقيح وتشمل علاقة المجتمع المدني ثم علاقة الدولة بالمجتمع المدني وكذا علاقة المجتمع المدني بالخارج والتي وصفها بالاشكالية المثيرة للحساسية وتخلق في الواقع الاجتماعي مشكلات لا أول لها ولا آخر .. معبرا عن اعتقاده ان هذا جزء من الاصلاح بعد خمس عشرة سنة وتساءل اخيرا عن علاقة الدولة والمجتمع المدني بالتمويل الخارجي.

الاخ عبد الملك المخلافي عضو اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري عضو مجلس الشورى عقب في مداخلته على الورقة الأولى بالقول انا اعتقد ان ما ذكر في ورقة الدكتور جلال النقطة الاساسية التي كان يجب مناقشتها . لماذا وتحولنا من ديمقراطية كانت مفتوحة مطلقة مبشرة بالخير الى ديمقراطية مغلقة وكيف استطعنا ان نزاوج بين نصوص في كثير منها ايجابية ومفتوحة وبين ممارسة هي أقرب الى الانظمة الديمقراطية المقيدة سقوف الاحزاب المحددة سقوف التداول محددة واعتقد ان هذا السؤال يجب ان نناقشه بموضوعية لان هذه الديمقراطية اذا لم تنطلق من جديد كديمقراطية مفتوحة سيفقد الناس الأمل نهائيا . واذا فقد الناس الأمل في الديمقراطية تكون الكارثة.

واضاف اعتقد ان هذا الأمر يجب ان يناقش ونبحث كيف نعيد اطلاق الديمقراطية التي نريد .. وكيف نبحث الاصلاحات المطلوبة سواء الدستورية اوالقانونية .

وفي تعقيبه على ورقة الدكتورة بلقيس قال اعتقد ان لدينا اشكالية في منظمات المجتمع المدني لم تتطرق اليها الورقة ومن ضمنها اشكالية المفاهيم التي يريدها المجتمع المدني .

واضاف: من وجهة نظري ان المجتمع المدني الذي نريده في بلادنا.. نريده لاسباب تحديثيه لان مجتمعنا مجتمع قبلي تقليدي ولهذا نريد مجتمع مدني يعيد تقسيم المجتمع وفق التقسيمات الحديثة في العالم المعاصر.

وقال: ان هذه المفاهيم ليست مطروحة حتى الان في عمل المجتمع المدني .. متسائلا.. هل فعلا لدى الدولة الاستعداد ان تتخلى عن جزء من صلاحياتها للمجتمع المدني بمعنى إعادة توزيع السلطة بين المجتمع والدولة وهل هناك استعداد لمؤسسات المجتمع المدني ان لا تكون شكلية او مؤسسة أفراد وان تصبح ديمقراطية بعكس ماهو قائم حاليا.

من جانبه أشار الاخ أنيس حسن يحيى إلى أن الندوة تعالج قضايا على قدر كبير من الاهمية والحيوية .. موضحا ان الاوراق عرضت امورا على قدر كبير من الاهمية لكن الجانب التقييمي غير موجود.

واضاف ان تحديث المجتمع اليمني هو المهمة الأساسية التي تنتصب أمام كل القوى الخيرة في المجتمع . بكل الوان الطيف السياسي بدون استثناء . وفي مقدمة العمل من أجل تحديث المجتمع . بناء دولة المؤسسات دولة النظام والقانون .

وأكد ان الجميع معنيون ببناء دولة المؤسسات دولة النظام والقانون وهو يتطلب اصطفافا وطنيا واسعا يضم كل الوان الطيف السياسي .

معبرا عن الأسف لفشل الدعوة للحوار حتى الآن . واضاف قائلا: حتى الان التقاليد الديمقراطية ما زالت غير مؤسسة ولا مكرسة حول منظمات المجتمع المدني . فلابد ان تكون منظمات المجتمع المدني منفتحة على كل الوان الطيف السياسي قادرة ان تنتصر لقضايا حيوية وهامة لا تحكمها الديباجةالضيقة .

بينما رأت الدكتورة خديجة الهيصمي ان الحديث عن الاصلاحات السياسية والاقتصادية والنظر الى التطور السياسي والديمقراطي يجعلنا نتساءل هل واكبه وعي شعبي بالديمقراطية والتعددية السياسية .

واضافت نتحدث عن التحول الديمقراطي بصورة واقعية فكثير من ابناء الشعب لا يدرك ما معنى الديمقراطية او معنى التعددية السياسية الا فئة محددة فالتحول الديمقراطي ربما واجه الكثير من العثرات والسلبيات وكانت سببا رئيسيا في عدم تنامي وادراك كامل لدى الشعب باهمية الديمقراطية.

واستطردت قائلة بالرغم ان الديمقراطية مطلب شعبي فلم نمارس التجربة بكل ايجابياتها وسلبياتها . نحن في حاجة الى كل هذه التجارب والعثرات حتى نستطيع ان نصل الى الديمقراطية التي يتطلع اليها مجتمعنا اليمني . هذا فيما يتعلق بالاصلاح السياسي والديمقراطي . وعقبت على ورقة دور مؤسسات المجتمع المدني بالتساؤل .. ماذا حققت مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لليمن وخاصة في مجال الاصلاح الاقتصادي . الاجتماعي . الثقافي و الفكري .

واضافت ان بعض المنظمات للأسف جاءت لتلبي احتياجات جهات تمويلية معينة وتختفي من الساحة بمجرد انتهاء التمويل . الا انها ظاهرة ايجابية لا بد ان نعترف بها ونقرها.

الأخ طه الهمداني من جهته قال في تعقيبة على ورقة الاصلاحات السياسية نتفق مع الدكتور جلال اننا بدأنا بدايات كبيرة ربما في كثير من القضايا سواء في التعددية الحزبية او في قضية الانتخابات الرئاسية ولكن نختلف معه في أننا تطورنا في هذه التجارب.

واضاف: نحن تراجعنا في عدد من القضايا والدليل ما ذكره الدكتور جلال نفسه ان أخصب فترة للعمل السياسي والتعددية الحزبية كانت بعد الوحدة هذا يعني ان هنالك تراجع يحتاج الى نقاش .

وقال نامل ان ننتقد شريطة ان لانرتدي نظارة المعارضة ولا قبعة الحكومة بقدر ما نقف على الحقائق كما هي ونطور تجربتنا سواء على المستوى السياسي والاقتصادي لان كثيراً من القضايا التي بدأناها بطموحات كبيرة بدأنا نتراجع فيها.

اما الأخ سعيد ثابت سعيد فقال نحن نريد ان نبني من هذه الندوه منطلقات ننطلق منها لانجازات جديدة . نشخص من خلالها النجاح والاخفاق في تجربتنا خلال الخمسة عشر عاماً الماضية وقال: اننا بدأنا بتعددية فاعلة بعد الوحدة ثم وجدت الآن بعض القيود والعوائق. نحن بحاجة الى دراسة تقييمية ناقده .

المستشار حسن القطوي علق على ورقة الدكتورة ابوعصبع حول منظمات المجتمع المدني مشيرا الى التمديدات التي حصلت لاعضاء مجلس النواب و المجالس المحلية.

كما اشار الى ان هناك ٢٥٠ الف معلما ومعلمة على مستوى الساحة اليمنية لم تستطيع الدولة ومنظمات المجتمع المدني التي نتغنى بها ان توجد نقابة موحدة . متسائلا لماذا يجزأ العمل النقابي وقال ان مثل هذه القضايا ينبغي ان نقف أمامها وقفة ناقده .. فنحن على سفينة واحدة وينبغي ان نقيم التجربة تقييما صحيحا.

وقد أجاب الدكتور جلال فقيرة على التساولات التي اثيرت حول ورقة العمل التي قدمها بالقول ان الورقة جاءت نتيجة لتسيمة الندوة و كرست لتقييم التجربة من وجهة نظر اكاديمية .

وأضاف ان المعارضة بحاجة الى التقييم شانها شان السلطة وعليها الكثير من الملاحظات . وقال ان تقييم التجربة ذاتها بحاجة الى مجموعة من المؤشرات الموضوعية التي يجب ان نتفق عليها سواء كنا في السلطة او في المعارضة .

فيما ذكرت الدكتورة بلقيس ابواصبع انها ركزت في ورقتها على الجانب النظري ولم تدخل في التطبيق الفعلي .

وقالت لم يطلب منا تقييم التجربة لكن حاولنا واجتهدنا واضفنا تقييم واقع مؤسسات المجتمع المدني في اليمن والتحديات التي تواجهها واين نحن الآن وكيف نستطيع ان نمضي وهذا كله موجود في ورقة العمل .

وقد اختتمت الجلسة الثانية بمداخلة للاخ نصر طه مصطفي رئيس مجلس ادارة وكالة الانباء اليمنية سبا رئيس التحرير اوضح فيها ان الهدف من الندوة هو عرض تجربة خمسة عشر سنة من العملية السياسية في البلد .

وقال اعتقد من الجناية ان نقول مافيش حاجة جيدة حصلت في البلد ولايوجد انسان حتى لو كان معارضا يقول هذا الكلام بغض النظر عن السلبيات كلها .

واضاف لقد حرصنا على ان يكون معدو أوراق العمل أكاديميين او متخصصين بحيث يعرض من واقع تجربة ومن رويته وحرصنا بالمقابل ان يشارك في الندوة جميع الاطراف سواء حزبية او سياسية اودستورية .

في إطار فعاليات العام الوثائقي ٢٠٠٥م:

(١٥٩٧٣) متراً طولياً من الوثائق و١٠ آلاف سجل شملها المسح الوثائقي في ٢٨ وزارة ومصلحة حكومية

كتب/ وليد المشيرعي

□ .. في إطار توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية باعتبار العام ٢٠٠٥م عاما للوثائق يجري حاليا استكمال ما تبقى من أعمال المرحلة الثانية من المسح الوثائقي الذي ينظمه المركز الوطني للوثائق في ٣٧ من الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية..

وأوضح الأخ القاضي علي أبو الرجال رئيس المركز الوطني للوثائق أنه تم استكمال أعمال المسح للوثائق في ٢٨ من هذه الجهات وتبقى ٩ جهات لازال العمل جار فيها من قبل فرق المسح.

مشيرا إلى أن حجم الوثائق التي تم مسحها في تلك الجهات قد بلغ (٨٧٦٤) مترا طوليا لفترة ما قبل ٢٢مايو ١٩٩٠م فيما بلغ حجم الوثائق المحفوظة في ارشيفات تلك الجهات لفترة ما بعد الوحدة المباركة حوالي (٧٢٠٩) أمتار طولية إضافة إلى عشرة آلاف سجل.

وأضاف: تشير النتائج الأولية بأن عدد العاملين المختصين في ارشيفات تلك الجهات نحو ٨٠ موظفا منهم ٥٨ ذكورا و١٢ إناثا، ذوي مؤهلات علمية مختلفة ما بين جامعيين وثانوية عامة ومادون ذلك.

ومن خلال نتائج أعمال المسح الوثائقي تبين وجود حوالي ٨٠٪ من العاملين في الأرشيف بحاجة إلى تدريب وتأهيل متخصص في مجال الأرشيف وحفظ الوثائق وطرق تنظيمها وفرزها وحفظها والاهتمام بها وتعريفهم بالقواعد والإجراءات القانونية السليمة لعمليات الحفظ والتقييم.

وحول نتائج المسح المتعلقة باستطلاع أوضاع الوثائق والأرشيفات في مختلف الجهات يقول القاضي أبو الرجال: إنه قد تبين عدم وجود أرشيف وسيط (مركزي) في معظم الجهات، وأن معظم الجهات لديها وثائق موزعة ومحفوظة في أماكن متفرقة في مختلف الإدارات والقطاعات.

كما تبين عدم وجود فهارس وأدلة خاصة بالمحفوظات.

موضحا أنه تم الكشف عن قيام بعض الجهات بعمليات إتلاف لبعض الوثائق دون الرجوع إلى المركز الوطني للوثائق وذلك يعد مخالفة لأحكام قانون الوثائق رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٢م.

وأشار إلى أن جملة من الاختلالات تم اكتشافها خلال المسح منها:

- عدم وجود وسائل السلامة والحماية للوثائق والعاملين مثل (طفايات الحريق، أجهزة الإنذار المبكر) وغير ذلك من الوسائل والمعدات اللازمة للحفاظ على الوثائق، فضلا عن أن هناك كميات من الوثائق مكدسة بشكل عشوائي.

ويهدف المسح الذي بدأت المرحلة الثانية منه في منتصف شهر مارس ٢٠٠٥م إلى دراسة وتقييم أوضاع الوثائق والأرشيفات ، وذلك من خلال نزول عدد من فرق العمل المختصة في المركز حيث تم النزول إلى عدد من الوزارات والمؤسسات والهيئات والمصالح الحكومية للتعرف والاطلاع على أوضاع الوثائق والأرشيفات في تلك الجهات بهدف وضع الإجراءات والمعالجات اللازمة والتعاون مع تلك الجهات في إيجاد وتطبيق لوائح وقواعد وأنظمة حفظ الوثائق وأرشفتها.

وأهاب القاضي أبو الرجال في ختام حديثه بمختلف الجهات على العمل بنصوص قانون الوثائق رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٢م التي تؤكد في المادة الرابعة على مايلي:

- إن الوثيقة العامة ملك للدولة وهي غير قابلة للحجز عليها أو التصرف فيها للغير بأية طريقة أو اكتسابها بالتقادم.

- ان كل شخص سواء كان طبيعيا أو اعتباريا يحوز وثيقة عامة حصل عليها بأية طريقة، ملزم بتسليمها إلى إدارة المركز طبقا لأحكام هذا القانون.

فيما تشير المادة الخامسة من القانون على أن كل الجهات المعنية مسؤولة عن وثائقها والمحافظة عليها بهيئتها الأصلية ووحدتها الوثائقية ، كما تعتبر مسؤولة عن تصنيفها وتنظيم تداولها وصيانتها وضبط مدد حفظها وتقييمها تمهيدا لترحيلها إلى المركز أو إتلافها وفقا لأحكام الفصل الثاني من هذا الباب.

وقد حدد القانون أوجه العمل في مجال الوثائق في مختلف الجهات وعلاقتها بالمركز الوطني للوثائق كالتالي:

مادة (٧): تسلم إلى المركز وثائق كل جهة عامة أو شخص اعتباري عام تم إلغاؤه ولم تسند مهامه واختصاصاته إلى أية جهة تخلفه ، وتبين اللائحة الإجراءات المنفذة لذلك.

مادة (٨): تعد كل من المحفوظات الجارية والمحفوظات الوسيطة والمحفوظات النهائية من الوثائق التي يجب حفظها وفقا لأحكام هذا القانون.

مادة (٩): أ- يتم تنظيم وحفظ المحفوظات الوسيطة في أماكن مهيأة لهذا الغرض لدى الجهات المعنية.

ب - تخضع المحفوظات الجارية والوسيطة لدى الجهات المعنية لنظام تصنيف وترتيب وتداول تقوم كل جهة بإعداده بما يتفق مع طبيعة عملها على أن يتم المصادقة عليه من قبل المركز.

ج - تخضع المحفوظات الوسيطة بعد انتهاء مدة استبقائها لعملية تقييم وذلك لإعداد وتحديد ما يلزم إحالته منها للحفظ الدائم وما يتعين إتلافه.

د - لا يجوز إتلاف أية وثيقة إلا بإذن كتابي من رئيس المركز بعد مراجعتها من قبل لجنة تقييم فنية تشكل لهذا الغرض.

مادة (١٢): أ- تحدد فترة استيفاء الوثائق العامة لدى الجهات المعنية بعشر سنوات من تاريخ انشائها أو الحصول عليها ترحل بعدها إلى المركز طبقا لأحكام هذا القانون.

ب - باستثناء من أحكام الفقرة السابقة يجوز تمديد فترة الاستبقاء للوثائق التي تقتضي مصلحة العمل استبقائها لدى الجهات لفترة إضافية يتم تحديدها بالاتفاق مع المركز وتبين اللائحة حالات ومدد الاستبقاء والشروط والضوابط المتعلقة بها.

مادة (١٥): تشكل بالجهات المعنية لجان رئيسية دائمة ولجان فرعية مساعدة تكون مهمتها الإشراف على تصنيف وحفظ الوثائق الجارية والوسيطة لدى تلك الجهات وتقييمها واقتراح ما يلزم إتلافه أو تحويله للحفظ الدائم لدى المركز وإعداد القوائم الخاصة بذلك بالتعاون والتنسيق مع المركز وتحدد اللائحة طريقة تشكيل هذه اللجان واختصاصاتها ونظام عملها.

مادة (١٦): كل وثيقة خاصة يحق للمركز تسجيلها ضمن محفوظاته وختمها والاحتفاظ بصورة أو نسخة منها ، وعلى كل مالك أو حائز لوثائق خاصة أن يتقدم للمركز بما لديه من وثائق لتسجيلها باسمه في السجلات المخصصة لذلك.

مادة (١٧): أ- يبقى الحائز مالكا للوثيقة وهو ملزم باستمرار حفظها وصيانتها والمحافظة على هيئتها الأصلية وتركيبها الداخلي.

ب - يحظر على مالك الوثيقة أو حائزها إخراجها من اليمن أو التصرف فيها بأي وجه من الوجوه إلا بعد الرجوع إلى إدارة المركز والحصول على موافقتها ووفقا للشروط والأوضاع التي تبينها اللائحة.

مادة (١٨): أ- للمركز أن يقبل الوثائق الخاصة وديعة لديه بصورة دائمة أو مؤقتة بناء على طلب أصحابها أو حائزيها.

ب - إذا تبين للمركز أن ظروف حفظ وصيانة الوثائق الخاصة لدى أصحاب الشأن غير مأمونة أو غير كافية فالمركز له الحق في الزامهم بإيداعها لديه.

ج - تكون الوثائق المودعة طبقا لأحكام الفقرتين السابقتين من هذه المادة قابلة للنشر والاطلاع عليها طبقا للشروط والأوضاع التي يتم الاتفاق عليها بين المركز وصاحب الشأن وقت الإيداع.

مادة (١٩): تؤول ملكية الوثائق الخاصة إلى المركز عن طريق الإهداء أو الهبة أو الوصية من أصحاب هذه الوثائق أو حائزيها.

مادة (٣٤): المركز هو الجهة الحكومية الوحيدة المسؤولة عن جمع وحفظ وصيانة الوثائق المتصلة بأنشطة الدولة وتاريخها ، والعمل على تنظيمها ونشرها وتيسير الاطلاع عليها والاستفادة منها.

مادة (٣٥): ١- على الجهات المعنية حصر وترتيب وتقييم الوثائق التي انتجتها أو المتجمعة لديها قبل قيام الجمهورية اليمنية بواسطة لجان مشتركة يتم تشكيلها من المركز والجهات المعنية.

٢- على أن يتم ترحيل تلك الوثائق إلى المركز وفق خطة زمنية يضعها لهذا الغرض حسب الامكانيات المتاحة.

القاضي أبو الرجال:

٨٠٪ من العاملين في الارشيف بحاجة إلى تأهيل والمسح كشف مخالفات عديدة لقانون الوثائق

ملاحظات عن دور المجلس اليمني للاختصاصات الطبية

د.عبدالرحمن حسن الحرازي ●

□ .. شكل وجود المجلس اليمني للاختصاصات الطبية بداية حقيقية للانطلاق نحو تنمية القدرات العلمية لدى الأطباء واعطائهم الفرص المتعددة للتخصص في المجالات التي يرغبون بها.. ومن نافل القول التأكيد على أننا نعيش عصر فيضان المعلومات .. وتقدم في أدوات المعرفة والتقنيات .. والتحدي الذي يواجهه الطبيب في بلادنا عدم القدرة على الجري وراء تلك المعارف الهائلة التي تتدفق علينا من السماء والأرض .. وحتى يستطيع الطبيب البقاء داخل دائرة التفاعل هذه لابد له من الاستفادة من هذه التقنيات والمعارف المتجددة .. وأهداف المجلس اليمني للاختصاصات الطبية تصب في هذا الاتجاه.. حيث يتيح للأطباء الفرصة للتخصص ومتابعة الجديد.

ودعونا نتحدث عن هذا المجلس ولكن من زاوية أخرى .. من خلال إظهار نقاط الضعف التي ينبغي مراجعتها ومناقشتها .. وأحب التأكيد على أن السلبيات موجودة في كل الدوائر والمؤسسات الحكومية ولايهمني فقط إظهارها بقدر ما يهمني التفكير في ايجاد البدائل وإحلال نقاط القوة مكانها .. ومن هذه الأمور التي تحتاج إلى نقاش ومراجعة:

أولا: المجلس اليمني يعمل بفلسفة غير واضحة .. أي أنه حصر مهمته في العمل على تخصيص الأطباء في مجالات محددة .. وبالفعل تمكن عدد كبير من الأطباء من الحصول على التخصص ضمن برنامج الزمالة العربية.. ولكن بعد أكثر من عشر سنوات على انشائه .. فإن هذه التخصصات تبدو مكررة.. وأصبح المجلس يعمل على انتاج أعداد كبيرة من النسخ المتشابهة بطريقة تشبه الاستنساخ.

لكن التسارع العالمي المتزايد في مجالات البحث والتكنولوجيا المتطورة خلقت حقائق جديدة.. وفرضت أولويات ينبغي التعامل معها بجدية في واقعنا الصحي .. مثل تشجيع البحوث العلمية.. وتوجيهها في دراسة مشاكلنا الصحية المستمرة التي تستحوذ منها بلادنا على نصيب الأسد.

مثل الزيادة العالية في وفيات الأمهات والأطفال .. وانتشار الكثير من الأمراض نتيجة السموم المتعددة التي أصبحت مختلطة بكل شيء .. وأمراض السرطان .. وغيرها من الأمراض التي تقلق المجتمع .. وهو ما يعكس عدم وجود استراتيجية صحية لمنعها أو التقليل منها على الأقل.. ونحن الآن بأمس الحاجة إلى توجيه الجهود نحوها وعدم تركها عند هذا المستوى المخيف!!.

إن تشجيع البحوث العلمية قد يسهم في وضع الخطط والبرامج المستقبلية وتشجيع الالتحاق بتخصصات جديدة تمس هذه الجوانب مباشرة أولويات يفرضها واقعنا الصحي وطموحنا المستقبلي .. ويستطيع المجلس اليمني الاسهام في هذا الجانب.. بدلا من تكرار نفس الخطوات السابقة في تفريخ التخصصات المعروفة .. فالحاجة تفرض التنوع وليس التكاثر فقط..

ثانيا: المجلس اليمني يرى بعين واحدة .. فهو حتى الآن لا يستطيع التعامل سوى مع الزمالة العربية فقط .. صحيح أنها شهادة تخصصية عالية يستطيع حاملها العمل بأي مستشفى عالمي .. لكن الصحيح أيضا أن المجلس يمكنه فعل الكثير – لو افترضنا توسيع مهامه – من خلال إقامة بروتوكولات تعاون مع جامعات ومؤسسات تعليمية اوروبية وامريكية نستطيع بموجبها الحصول على مقاعد دراسية في تخصصات محددة ونادرة نحتاج إليها والاستفادة من امكاناتهم وخبراتهم .. وخصوصا أن الاصدقاء الاوروبيين والأمريكيين يتعاونون في هذا الجانب تعاونا لا محدود..

ثالثا: في نظام الزمالة العربية يطلب من الطبيب المتقدم للالتحاق النهائي عمل بحث طبي ضمن نفس التخصص كمتطلب دراسي لا يمكن دخول الامتحان بدونه .. وبناء على هذا الشرط .. تم عمل عشرات البحوث المتخصصة في المجال الصحي .. وتم قبولها من المجلس العربي للاختصاصات الطبية بدمشق.. إلا أن هذه البحوث للأسف الشديد لايستفاد منها داخل الوطن نهائيا رغم أهميتها .. ولا يعرفها سوى طبيب واحد هو منسق التدريب بحكم أن توقيعه على الغلاف الخارجي للبحث مطلوب .. بل إنها عادة تطبع من نسخة واحدة هي التي يتم إرسالها إلى دمشق .. وهذه للأسف كارثة..

في الوقت الذي نعاني فيه– في دول العالم الثالث– من قلة انتاج البحوث العلمية التي هي أساس التقدم والاكتشاف .. نعاني أيضا مشكلة الاهمال المتعمد حتى لتلك البحوث التي يتم عملها .. ويفترض أن يتم عمل لجنة بداخل المجلس لجمع هذه البحوث وتوزيعها على الجامعات والمستشفيات اليمنية.. والزام الباحث الدارس بعمل محاضرة موجزة عن البحث ونتائجه والقائها في كل المراكز العلمية ذات العلاقة لمناقشتها من قبل الجميع ومعرفة نتائجها.. والاستفادة من التوصيات التي خرج بها الباحث.. ولا يعقل أبدا أن يتم عمل البحث في مستشفى الثورة أو الكويت مثلا.. ويتم أيضا إرساله وقبوله من اللجنة العلمية بسوريا دون أن تعرض نتائجه على هيئة المستشفى ودون أن يستفيد منه أحد بما فيها المجلس نفسه!!

> **□ تم عمل عشرات البحوث المتخصصة في المجال الصحي .. وتم قبولها من المجلس العربي للاختصاصات الطبية بدمشق.. إلا أن هذه البحوث للأسف الشديد لايستفاد منها داخل الوطن نهائيا رغم أهميتها .. ولا يعرفها سوى طبيب واحد هو منسق التدريب بحكم أن توقيعه على الغلاف الخارجي للبحث مطلوب**

نحن هنا لا نوجه اللوم إطلاقا إلى المجلس.. ويكفي أن نفهم أنه يتكون من إدارة عامة في وزارة الصحة وبعدد محدود من الموظفين الإداريين ويتحرك في مساحة محددة .. وبمهام محددة أيضا.. ولكن لو أدركنا أن المجلس اليمني هو المسؤول عن الدراسات العليا التخصصية للأطباء .. أي أنه مؤسسة اكاديمية يتبعه جميع الأطباء في طول وعرض البلد.. وهو في رأيي الخاص يؤدي دورا أكبر من الجامعة.. للأطباء على الأقل.. فإن المطلوب من الحكومة مراجعة قرار إنشاء المجلس وإعادة هيكلته .. وتحويله إلى هيئة حكومية تعليمية مستقلة يشرف عليها مجلس أكاديمي مكون من أعضاء أكاديميين من الجامعات اليمنية الحكومية السبع بالإضافة إلى وزارة الصحة .. وبالإضافة إلى عمله الحالي في الإشراف على تدريب الأطباء في برنامج الاختصاصات وزمالة دبلوم وتنظيمها ، فإنه ينبغي أن يكون هو المسؤول الأول عن توزيع الاختصاصات الطبية على مناطق اليمن حسب الحاجة .. ووضع الخطط المستقبلية للدراسات العليا وربطها بحاجات المجتمع .. ويجب أن لا يعمل بشكل منعزل..

كما أن تزويده بمكتبة خاصة حديثة مجهزة بالأدوات البحثية والكتب والمراجع .. أمر في غاية الأهمية..

الحكومة مطلوب منها التعامل بجدية وبرؤية مستقلة مع المؤسسات التعليمية لاستيعاب الجديد من المعرفة والتكنولوجيا .. لأن إصلاحها لا يمكن بغير دعم ومساندة الحكومة .. وما نخشاه أن تتحول مثل هذه المكاسب الكبيرة إلى خرائب من خلال تهميش دورها وجعلها تعيش مأزق الفقر والعوز المعرفي ، ويأتي يوم نطالب بإلغائها لعدم قدرتها على مواكبة التطورات الجديدة والتقنيات المذهلة.

● استاذ مساعد – كلية الطب/ جامعة ذمار

آفاق

فضل النقيب